الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد
UNIVERSITÉ DE TLEMCEN
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

المـــــوضـــوع:

منهج الفارابي في معجمه ديوان الأدب

إعداد الطالب (ة):
برزوق نور الهدى

إشـــراف:
د/ محفوظ سالمي

لجنة المناقشة		
أ.الدكتور	ديدوح فراح	رئيسا
أ.الدكتور	زدام حمدية	ممتحنا
أ.الدكتور	محفوظ سالمي	مشرفا مقررا

العام الجامعي :1431-1432/2019-2020

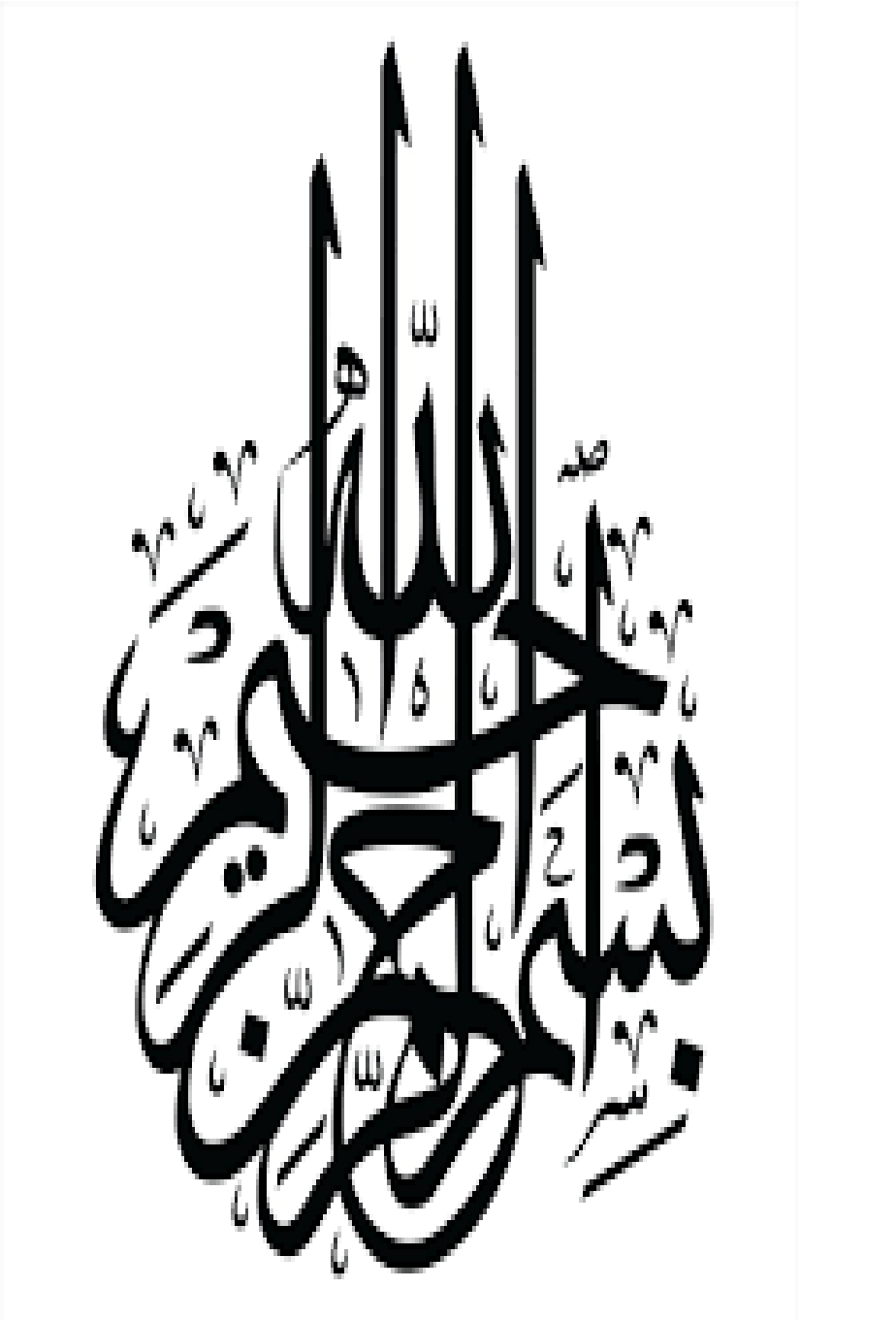
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهــداء

إلى عائلتي الّتي غرست في قلبي حبّ العلم

إلى أساتذتي الّذين لقّنوني أبجديّات العلم

إلى كلّ من مدّ لي يد العون

إلى طلاّب قسم اللّغة العربيّة عامّة

وإلى محبّي اللّغة العربيّة خاصّة

إلى كلّ هؤلاء أهدي ثمرة

بحثي

الشكر والعرفان

والامتنان للإنسانة الفاضلة، والأخت الغاليّة شيماء

هذه الفتاة الّتي بذلت الجهد والوقت لمساعدتي

في كتابة المذكّرة

ولا أبالغ حين أقول أنّ هذه الدّراسة لم تكن لتخرج إلى النّور

لولا توفيق الله تعالى، ثمّ مساعدة هذه الأخت المعطاءة

فجزاها الله عنّي كلّ خير

مُقَدِّمَة

بسم الله الرّحمن الرّحيم:

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على نبيّه الصّادق الأمين محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

لقد وعد الله سبحانه وتعالى بحفظ كتابه العزيز فقال وهو أحسن القائلين:{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لحَافِظُونْ}(الآية 9 من سورة الحجر).

وقد أنجز الله تعالى وعده بعدّة أسباب منها أنّه سخّر العلماء يخدمون لغة القرآن، ويقومون على شأنها خير قيام، فاتّجه نفر منهم لتأليف المعاجم رغبة في جمع هذه اللّغة العزيزة، فظهرت معاجم تلو المعاجم كلّ منها يبني نظاماً معيّناً في التّرتيب وطريقة خاصّة بالتّبويب، فبرز التّرتيب على النّظام الصّوتيّ والتّرتيب على نظام الألفبائيّة بنوعيه على أوائل الأصول وعلى أواخر الأصول، كما برز إضافة إلى ما سبق التّرتيب على نظام الأبنية؛ وهو نظام من ابتكار إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ صاحب (ديوان الأدب) الّذي نحن بصدد دراسته وبحثه، وعلى الرّغم من أنّ اللّغويّين والمعجميّين قد حاولوا التّرتيب على هذا النّظام إلاّ أنّ الفارابيّ عُدّ بمنهجه الرّائد بهذه المدرسة.

فما هي المحاولات الأولى لدراسة الأبنية والتّرتيب على أساسها؟ وما هو المنهج الّذي جعل الفارابيّ الرّائد لهذا النّظام دون غيره؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة ينبغي الرّجوع إلى ديوان الأدب نفسه، وإلى الدّراسات السّابقة للوقوف على منهج ديوان الأدب، ولكنّنا إذا عدنا إلى هذه الأخيرة لم نجد شيئاً ذا بال، فكلّ ما كتبه الباحثون عن هذا الموضوع لا يكفي لإعطاء صورة واضحة له، إلاّ إذا استثنينا الدّراسة الجادّة الّتي قام بها أحمد مختار عمر، سواء في تحقيقه لديوان الأدب أو في كتابيه (معاجم الأبنية في اللغة العربية) و (البحث اللّغويّ عند العرب)، ولكنّني رأيت أنّه من الأفضل إعادة بحث الموضوع في شكل مذكّرة جامعيّة، ليكون الرّجوع إليها أيسر من جهة، ومن جهة أخرى لأسلّط الضّوء على هذه الشّخصيّة المعجميّة المغمورة وغير المعروفة لدى كثير من المتخصّصين.

وسبب آخر هو التّعريف بديوان الأدب، هذا المعجم الّذي يضمّ بين دفّتيه منهجاً مبتكراً سُمّي بفضله ميزان اللّغة ومعيار العربيّة.

وهكذا شرعت في إنجاز المذكرة مستندة على مصادر عدّة كان أهمّها كتب أحمد مختار عمر (معاجم الأبنية) و (البحث اللّغويّ عند العرب).

إضافة إلى المعجم العربيّ لحسين نصّار، وكتب أخرى عن المعاجم، معتمدة المنهج الوصفيّ الّذي يتلاءم مع طبيعة الدّراسة، وبدأت بحثي بتمهيد عرضت فيه الدّراسات السّابقة في الأبنية، وذكرت فيه جهود النّحاة واللّغويّين، ومحاولة كلّ من الخليل وابن دريد.

ثم عقدت الفصل الأوّل بعنوان: الفارابيّ وديوان الأدب، وهو فصل تعريفيّ بدأته بترجمة الفارابيّ، ثمّ الخلط بين الفارابيّ اللّغويّ والفيلسوف، وتلَوْتُ ذلك بوصف خارجيّ لديوان الأدب، وجعلته قسمين: الأوّل بيّنتُ فيه مضمون المعجم، والثّاني خصّصته لإضافات التّحقيق، هذا بالإضافة إلى كثير من التّوضيحات الّتي تخصّ مكان تأليف ديوان الأدب وتداول هذا الأخير بين العلماء وتقديرهم له.

ولما فرغت من الفصل الأوّل عقدتُ الفصل الثّاني بعنوان: منهج الفارابيّ في ديوان الأدب، مهّدت له بلمحة عن فائدة الأبنية، ثمّ بدأت المبحث الأوّل بعرض المنهج، وهو عبارة عن أربعة مطالب أوّلها نظام الأبنية، وثانيها نظام الباب والفصل، وثالثها المواد المستبعَدة، ورابعها طريقته داخل المواد.

ثمّ انتقلت إلى المبحث الثّاني وهو دوافع اختيار المنهج، وفيه شقّان الأوّل: الدّوافع العامّة أي الظّروف الخارجية، أمّا الثّاني فهو الدّوافع الخاصّة؛ وهي الأسباب والعوامل المرتبطة بطبيعة المعجم، وختمتُ الفصل بقيمة المنهج وأهمّ المآخذ الّتي لوحِظَت عليه، ثمّ انتقلت بعد ذلك إلى الخاتمة الّتي وقفت فيها عند أهمّ النّتائج والتّوصيات.

وتمّ بفضل الله وتوفيقه ما كان مسطّرا له، برغم الصّعوبات الّتي يمكن أن نذكر منها: قلّة كلّ من المعلومات الّتي وردت عن حياة الفارابي، والمصادر والمراجع الّتي درست منهج ديوان الأدب.

وفي الختام أتقدّم بأخلص عبارات الشّكر لكلّ من ساهم في إخراج هذا البحث، وأخصّ بالشّكر أستاذي المشرف محفوظ سالمي، وأختي الفاضلة شيماء.

نور الهدى برزوق

تلمســـــــان

يوم السّبت: 23صفر 1442هـ / 10 أكتوبر 2020م

مدخـــل

مدخـــل: التّأليف في الأبنية قبل الفارابيّ

اتّجهت كثيرٌ من المعاجم العربيّة القديمة إلى ترتيب ألفاظها بحسب الحروف السّاكنة، أو ما يمكن أن يُسمّى بالصّوامت أو السّواكن (أ. ب. ت...) دون اعتبار الحركات، أو ما يمكن أن يُسمّى بالصّوائت أو العِلل، واتّجهت بعض المعاجم إلى التّرتيب بحسب الحركة إلى جانب الصّوت السّابق[1]. أو بعبارة أوضح؛ هي معاجم اختارت لألفاظها التّرتيب بحسب الأوزان والأبنية، ويطلق على هذه الأخيرة معاجم الأبنية.

لم تظهر معاجم الأبنية في صورتها الكاملة إلاّ في القرن الرّابع، حين وضع أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ معجمه ديوان الأدب، أمّا المؤلّفات الّتي كانت قبله فيمكن اعتبارها إرهاصات مهّدت الطّريق ويسّرت السّبيل أمام ظهور فكرة المعجم النّاضج[2].

وتمثّلت هذه التّمهيدات في محاولات عديدة لدراسة الأبنية وترتيبها، ويمكن تقسيم هذه المحاولات والجهود إلى ثلاثة أقسام:

قسم اعتنى بإحصاء الأبنية والتّمثيل لها فقط دون حصر الألفاظ، وهؤلاء هم النّحويّون الّذين يتزعّمهم (سيبويه)، فهو أوّل من ذكر الأبنية وأوفى من سطّرها[3]. ولذلك أفرد لها في كتابه أبواباً جمع فيها ما عرّفه من أبنية اللّغة العربيّة، وقسّمها تقسيماً كمّياً مع فصل أبنية الأسماء عن أبنية الأفعال، ومثّل لكلّ نوع منها، وذكر للأسماء 308 بناءً، وذكر للأفعال 34 بناءً[4].

وكان همّ سيبويه مُنْصبّاً على حصر أبنية اللّغة العربيّة والتّمثيل لها، أمّا النّحاة الّذين جاءوا بعد سيبويه فقد أُعجِبوا بعمله فلم يزيدوا على ما قدّم سيبويه إلّا بعض الاستدراكات والإضافات الّتي تركها

([1]) ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م، ص269.

([2]) المرجع نفسه: ص269.

([3]) علي بن جعفر بن علي السّعدي(أبو القاسم ابن القطّاع): مقدّمة أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تح: محمّد أحمد عبد الدّائم، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، ط2، 2010م.

([4]) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية في اللّغة العربيّة، ط1، 1995م، ص11.

سيبويه في الأبنية، ومن هؤلاء (ابن السّرّاج) الّذي ذكر أبنية سيبويه وزاد عليها 22 مثالا، كما زاد (الزّبيديّ) أكثر من ثمانين بناءً[1].

-وقسمٌ حوّل البحث في الأبنية إلى بحث استقرائيّ تتبّعيّ، وهؤلاء هم اللّغويّون الّذين لم يكتفوا بما فعله سيبويه وأتباعُه من إحصاء الأبنية، بل سارعوا إلى حصر الألفاظ الّتي تدخل تحت كلّ بناء، فاتّخذ ذلك مظهرين اثنين، فاتّجه فريق إلى أن يُفْرِدوا في كتبهم اللّغويّة بحوثاً خاصّة بالأبنية، واتّجه فريق آخر إلى التّأليف في الأبنية مؤلّفات مستقلّة.

أمّا الفريق الأوّل فلم تتّسم بحوثه بطابع خاصّ، وإنّما اتّخذت أشكالاً متعدّدة[2]، فمنهم من بحث في كتابه الأبنية الّتي يتعدّد ضبطها مع اتّفاق المعنى أو اختلافه، وما يشتبه على العامّة فيخطئوا فيه، وهذا ما فعله ابن السّكيت في (إصلاح المنطق)[3].

ومنهم من جعل في كتابه جزءاً خاصّاً بالأبنية الّتي جاءت بلُغَتين أو أكثر، مثل ما فعل كُراعُ النّمل في (المُنْتَخَبْ)[4]. ويدخل في هذا الاتّجاه أيضاً (أدب الكاتب) لابن قتيبة، و(الغريب المصنَّف) لأبي عُبَيْد.

أمّا الفريق الثّاني فقد وضع كتباً خاصّة بأنواع من الأبنية دون بعض، وانحصرت جهود اللّغويّين في هذه النّاحية فيما يأتي:

- **أبنية المصادر**: أوّل من ألّف في ذلك الكسائيّ (ت: 189هـ) ثمّ النّضر بن شميل (ت: 203هـ) والفرّاء (ت: 207هـ) وخصّ كتابَه مصادرَ القرآن.

([1]) ينظر: أحمد مختار عمر، معاجم الأبنية في اللّغة العربيّة، مرجع سابق، ص14.

([2]) ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، مرجع سابق، ص271.

([3]) ينظر: أحمد مختار عمر، معاجم الأبنية في اللّغة العربيّة، مرجع سابق، ص16.

([4]) ينظر: المرجع نفسه، ص18.

- **أبنية الأفعال:** لم يتناول اللّغويّون كلّ أبنية الأفعال بالدّراسة، ولكنّهم كانوا يختصّون صيغاً معيّنة بالبحث والدّراسة، وأكثر هذه الصّيغ: (فَعَلَ) و (أَفْعَلَ). ومن أوّل من ألّف فيهما قطرب و أبو زيد.
- **أبنية المصادر:** لا يوجد من اللّغويّين من أَفْرَد أبنية الأسماء بتأليف مستقلّ يقصد استيعابها ويعمد إلى تنظيمها ويجمع ما تفرّق منها، ولكنّهم ألّفوا في شيءٍ خاصٍّ منها، وهو المقصور والممدود، وممّن ألّف في ذلك الفرّاء والأصمعيّ[1].

-أمّا القسم الثّالث فقد توجّه أصحابه إلى وضع معاجمَ ترتّب الكلمةَ بحسب كمّيّتها (ثنائيّة وثلاثيّة ورباعيّة)، وقد فعل ذلك العين والجمهرة.

- **نظام الأبنية في معجم العَيْنْ**

جعل الخليل بن أحمد الفراهيديّ نظام الأبنية الأساسَ الثّاني في ترتيب الكلمات بعد التّرتيب الصّوتيّ، وكانت له آراءٌ في الأبنية بينها في مقدّمته أهمّها:

- إنّ كلام العرب أربعة أصناف: ثنائيّ وثلاثيّ ورباعيّ وخماسيّ.
- إنّ بناء الاسم والفعل لا يكون أكثر من خمسة أحرف، فما زاد على ذلك ليس من أصل الكلمة.
- قوله بأنّ الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف: حرفٌ يُبتدَأ به، وحرفٌ يُحشّى به، وحرف يوقَف عليه[2].
- أمّا طريقته في تبويب الكتاب على نظام الأبنية فقد تمّت على النّحو التّالي:

أ)الثّنائيّ: بدأ الخليل معجمه بالثّنائيّ الصّحيح والّذي يسّميه أيضاً بالمضاعف مثل (عقَّ)[1]، وأدخل في هذا البناء أيضاً الثّلاثيّ الّذي لم يُدغَم حرفاه مثل (كَعْكْ) كما زاد الرّباعيّ المضاعَف مثل (دَقْدَقَ).

([1]) ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، مرجع سابق، ص273.

([2]) ينظر: حسين نصّار، المعجم العربيّ (نشأته وتطوّره)، ، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط2، 1968م، ج1، ص228.

ب) الثّلاثيّ: وقسّمه إلى قسمين:

- الثّلاثيّ الصّحيح: مثل (جَمَلْ/ شَرِبَ).
- الثّلاثيّ المعتلّ: وهو ما اشتمل على حرفين صحيحين وحرف علّة واحد، سواءٌ أكان مثالاً نحو (وَعَدَ) أو أَجْوَفْ نحو (قال)، أم ناقصاً نحو (جَرَى). واللّفيف ما اعتلّ حرفاه سواء أكان متّصلاً مثل: شَوَى، أو منفصلاً مثل: وَشَى[2].
- الرُّباعيّ: مثل (دَحْرَجَ).
- الخُماسيّ: مثل (سَفَرْجَلْ).

ثمّ أنْهى كلّ بحث بالمعتلّ وأدْخل الهمزة في حروف العلّة، لأنّها تصير في التّخفيف إلى إحداها كـ (بِير في بِئْر) و (فَارْ في فأْر) و (لوْمْ في لُؤْمْ)[3].

وعلى الرّغم من أنّ الخليل وُفِّق في ترتيب المواد هذا التّرتيب القائم على الأبنية، إلا أنّه لم يسْلَمْ كما لا يسْلَمُ أيّ منهج من الزّلل والخطأ، وأهمّ العيوب الّتي لوحِظَت في منهجه:

- إدخاله الكلمات الثّلاثيّة في البناء الثّنائيّ، فُحُقَّ (عَدَّ وكَعْكْ) أن تكونا في البناء الثّلاثيّ لأنّهما ثلاثيّان.
- حشو البناء الثّلاثيّ بكلمات كان الأجدر أن تكون في غيره مثل: دَهْدَعَ و عَنْجَدْ.
- خلط في اللّفيف بين المعتلّ الواويّ واليائيّ والمهموز، كما خلط بين البناء الرّباعيّ والخماسيّ[4].

ومع ذلك يبقى للخليل شرف السّبْق في فكرة التّبويب على حسب الأبنية، وإن لم تكن هي الأصل.

([1]) حسين نصّار: المعجم العربيّ (نشأته وتطوّره)، مرجع سابق، ج1، ص246.

([2]) إميل يعقوب: المعاجم العربيّة (بدايتها وتطوّرها)، دار العلم للملايين، بيروت/ لبنان، ط2، كانون الأوّل/ ديسمبر1985م، ص48.

([3]) إبراهيم محمّد نجا: المعاجم اللّغويّة، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 2008م، ص19.

([4]) حسين نصّار: المعجم العربيّ، مرجع سابق، ج1، ص276-277.

- **نظام الأبنية في الجمهرة لابن دُرَيْد:**

لم يختلف نظام الأبنية في الجمهرة عنه في العَيْن، فتصنيفه الأبنية هو تصنيف الخليل مع بعض زيادات، فهي عنده ثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة كالخليل، وملحقات بكلّ صنف منها، غير أنّ اللّافت في ترتيبه أنّه جعل الأبنية هي الأساس الأوّل على عكس ما فعله الخليل، فجاءت أبنيته على النّحو التّالي:

- الثّنائيّ: وفيه لم يدمج كلّ الكلمات الّتي تتركّب من حرفين صحيحين بل فصّل في ذلك، فذكر الثّنائيّ غير المضاعَف وحده ثمّ الثّنائيّ المشَدّد الآخر، أو ما يسمّيه الصّرفيّون الثّلاثيّ المضاعَف نحو (مدّ) ثمّ الثّنائيّ الّذي كرّر فيه المقطع، أي الرّباعيّ المضاعف (ويسمّيه الرّباعيّ المكرَّر) ثمّ الثّنائيّ المعتلّ وهو اللّفيف عند الصّرفيّين.
- الثّلاثيّ: وألحَقَ به ثلاثة أبواب هي المضاعَف دون إدغام نحو (كَعْك، دَدَنْ، بَتَتْ) والمعتلّ العين والمعتلّ اللّام.
- الرّباعيّ: وألحق به ما يشتمل على حرفين مثلَيْن نحو (كُرْكُم) و (رَمْدَدْ) و (قَرْقَر) و (جَدْجَدْ)، ثمّ ما جاء على وزن (فِعَلْ) أو (فِعِلْ) و (فَعَلْ) ثمّ جاء على وزن (فَيْعَلْ) و (فَوْعَل) ... إلخ.
- الخماسيّ: وقد عالجه ابن دُرَيْد كما بدا له، إذْ كان كلّما خطر له وزن معيّن عقد له باباً خاصّاً[1].

وقد اضطربت أبنية الجمهرة ووقع فيها خلط كثير:

- في أبواب الثّلاثيّ الصّحيح نجده يذكر أمثلة للثّلاثيّ المعتلّ مثل: (بَ ن و، ب و ه) مع أنّ للمعتلّ باباً خاصّاً به.
- اعتباره تاء التّأنيث أحياناً من بنية الكلمة وعدّها ضمن حروفها.
- التّكرار حيث جعل قسماً للثّنائيّ الصّحيح، وهو ما ضعّف فيه الحرف الثّاني مثل (أزز)، ثمّ جعل قسماً للثّلاثيّ يجتمع فيه حرفان مثلان في أيّ موضع، وذلك يشمل الثّنائيّ الصّحيح وزيادة[2].

([1]) إميل يعقوب: المعاجم اللّغويّة العربيّة (بدايتها وتطوّرها)، مرجع سابق، ص79-80.

([2]) أحمد مختار عمر: البحث اللّغويّ عند العرب، مرجع سابق، ص204-205.

ويبرّر ابن جنّي سبب هذا الخلط فيقول: "وأمّا كتاب الجمهرة ففيه أيضاً من اضطراب التّصنيف، وفساد التّصريف، ممّا أَعذِرُ واضعَه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر"[1].

ومع ما نراه في الجمهرة من اضطراب وخلط في الأبنية، إلاّ أنّه يبقى عملاً أنضجَ وأشمل من عمل اللّغويّين.

وهكذا حاول علماء اللّغة منذ بداية التّفكير اللّغويّ في وضع اللّبِنات الأولى للأبنية، فمنهم من سارع لإحصاءها، ومنهم من اشتغل بحصر ألفاظ كلّ بناء، ومنهم من جعلها نظاماً في ترتيب معجمه، ورغم هذه الجهود المبذولة، لم يظهر معجم كامل في الأبنية إلاّ لما ألّف الفارابيّ معجمه ديوان الأدب، الّذي أصبح به رائد مدرسة الأبنية، فمن هو الفارابيّ وما هو منهجه الّذي عُدَّ به رائد هذه المدرسة؟

([1]) عثمان بن جنّي (أبو الفتح): الخصائص، تح: الشّربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، (د،ط)، 2007م، ج3، ص383.

الفصل الأوّل: الفـــــارابيّ وديوان الأدب

- تمهيـــــــد
- المبحـــــث الأوّل: الفـــارابـــــيّ

المطلب الأوّل: ترجمة الفـــــــــــارابيّ

المطلب الثّاني: الخلط بين الفارابيّ اللّغويّ والفارابيّ الفيلسوف

- المبحث الثّـــــاني : ديـــــوان الأدب

المطلب الأوّل: مكان تأليف ديــوان الأدب

المطلب الثاني: تقدير القدماء لديوان الأدب

المطلب الثّالث: وصف ديـــــــوان الأدب

تمهيـــــد

يعدُّ الفارابيّ علَماً بارزاً من أعلام القرن الرّابع الهجريّ، فهو من الرّوّاد المعجميّين الّذين سعوا لتأسيس مناهج مبتكرة في ترتيب الكلمات، يخرجون بها عن مدرسة الخليل وغيرها من المدارس المعجميّة، فكان منهج الفارابيّ الّذي سطّره في معجمه ديوان الأدب مدرسة فريدة لأنّها حاولت ترتيب الكلمات بحسب أبنيتها.

ومع أنّ منهج ديوان الأدب كان قمّة ما وصلت إليه المناهج المعجميّة في ذلك الوقت، إلاّ أنّ الفارابيّ ومعجمه ظلاّ مجهولَيْن مغمورَيْن دهراً طويلاً حتّى لدى معظم المشهورين الّذين ألّفوا في اللّغة وأعلامها من القدماء.

يقول الأستاذ إبراهيم أنيس (عضو مجمع اللّغة العربيّة صاحب التّصدير ومراجعة ديوان الأدب):"كان ذلك منذ ثلاثين عاماً، وأنا مدرّس صغير بجامعة الاسكندريّة حين وقَفْتُ على مخطوطةٍ لمعجم (ديوان الأدب)، ولم أكن قد سمعتُ به من قبل بَلَّهُ الاطّلاع عليه ... تمنّيْتُ مع الزّمن أن أظفَر بأحد النّابهين من تلاميذي ليقوم بدراسةٍ علميّةٍ لمعجم ديوان الأدب، في صورة رسالة جامعيّة، حتّى قيَّض الله لنا من أبنائي المتخرّجين في كليّة دار العلوم طالباً نابهاً أخذ بنصحي وتوجيهي وقام بتلك الدّراسة، ونال عليها درجة الماجستير سنة 1962م، هو (أحمد مختار عمر)"[1].

ثمّ قرّر مجمع اللّغة العناية بنشر ديوان الأدب مُحَقَّقاً، وعهدت لجنة إحياء التّراث بالمجمع بتحقيق المخطوطة لصاحب أوّل دراسة جديّة (أحمد مختار عمر) وباختيار (إبراهيم أنيس) مراجِعاً لذلك التّحقيق.

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، تح: أحمد مختار عمر، مَجْمَع اللّغة العربيّة المراقبة العامّة للمعجمات وإحياء التّراث، مؤسّسة دار الشّعب للصّحافة والطّباعة والنّشر، القاهرة، ج1، القسم الأوّل.

المبحث الأوّل: الفارابيّ

المطلب الأوّل: ترجمة الفارابيّ

لم يحظَ الفارابيّ بترجمة موعَبَةٍ كالّتي حظي بها اللّغويّون أمثاله في كتب التّراجم، فكلّ ما يمكن أن يجمعه الباحث من سيرته بضع كلمات أو سطور قليلة، بعض ما ورد فيها من الأخبار متشابه في كلّ المصادر، وبعضها الآخر مختلف ومتباين.

وأطول ترجمة للفارابيّ نجدها في معجم الأدباء لياقوت الحمويّ، وهي مع ذلك لا تغني كثيراً، ولا تُطْلِعنا على حياته وأحوال معيشته، ولا تكشف الغموض المحيط بأسرته ونشأته، ولا يقفنا على سنة ولادته أو موته.

ومعظم ما فيها يدور حول من رووا (ديوان الأدب) أو اشتغلوا به، ويقف معها على قدم المساواة في الأهمية ما كتبه (القِفْطيّ) عنه في (أنباه الرّواة) أثناء ترجمته لأبي العلاء المعريّ، فقد أشار إلى حقائق مفيدة انفرد بها دون غيره[1].

- **اسمُه ونَسَبُه**

هو أبو إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ[2].

- **موطنه**

هو من ولاية (فاراب) الواقعة وراء نهر (سَيْحُونْ) في تخوم بلاد التُّرك[3].

([1]) ينظر: إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ، ديوان الأدب، مرجع سابق، مقدمة المحقّق أحمد مختار عمر.

([2]) عبد الرّحمن جلال الدّين السّيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، تح: مُحَمَّد بد الرّحيم، دار الفكر، بيروت/ لبنان، ، ط1، 2005م، ص358.

([3]) شهاب الدّين (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ): معجم البلدان، دار القدر، بيروت، ط2، 1995م، مج4، ص225.

- **مولده**

لم تذكر كتب التّاريخ سنة ميلاد الفارابيّ، ولكنّ محقِّق ديوان الأدب (أحمد مختار عمر) احتمل أن يكون الفارابيّ قد وُلِد في أواخر القرن الثّالث أو بداية القرن الرّابع لكَوْن هذا الأخير من أقران الأزهريّ الّذي وُلد في سنة 282هـ[1].

- **مؤلّفاته**

ذكر المترجمون للفارابيّ ثلاثة كتب هي:

1) ديوان الأدب
2) بيانُ الإعراب
3) شرحُ أدبِ الكاتب[2].

وهناك كتاب انفرد الزِّرَكْليّ بذكره وهو (دُرَرُ التّيجان في الجغرافيّة)[3].

- **صلتُه بالجوهريّ**

لقد أجمع كُتّاب السِّيَر على أنّ الفارابيّ هو خالُ الجوهريّ صاحب معجم (الصّحاح)، وأنّ الجوهريّ تتلْمذ على يديه، فقد أخبر ياقوت أنّ الجوهريّ قرأ ديوان الأدب على خاله بفاراب، وذكر أيضاً أنّه كتب نسخة منه بيده[4].

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ص03.

([2]) عبد الرّحمن جلال الدّين السّيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، مرجع سابق، ص358.

([3]) ينظر: خير الدّين الزّرَكْليّ، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنساء من العرب والمستعرِبين والمستشْرقين)، دار العلم للملايين، بيروت/ لبنان، ط7، 1986م، ج1، ص293.

([4]) شمس الدّين ياقوت الحمويّ: معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تح: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت/ لبنان، ط1، 1993م ، ج1، ص619.

- **رحلاته**

على الرّغم مما يُذكَر من أنّ الفارابيّ كان كثير التّرحال والأسفار، إلاّ أنّنا لا نجد من أخبار أسفاره إلاّ رواية القِفْطيّ الّتي تذكر دخوله اليمن وإقامته بزُبيد. قال القاضي الأشرف يوسف بن إبراهيم بن عبد الواحد الشّيبانيّ القِفْطيّ: "ممّا أُخبِرُكم به أنّ أبا إبراهيم إسحاق الفارابيّ مصَنِّف كتاب ديوان الأدب، ممن ترامى به الاغتراب وطوّح به الزّمن المنتابْ إلى أرض اليمن وسكن زبيد"[1].

وسيأتي في المبحث الموالي أبطال هذه الرّواية.

- **وفاتُه**

-ما ذكره القفطيّ (الأب) بأنّه مات سنة 450هـ[2].

- ومنها قول القفطيّ (الابن) بأنّه مات سنة 398هـ[3]. وأنّه وجد ذلك مكتوباً على نسخة من نسخ ديوان الأدب.

- وجاء على مخطوطة دار الكتب المصريّة رقم (25 لغة) أنّ توفيّ سنة 378هـ[4].

- وذكر بعضهم أنّه مات في سنة 370هـ[5]، أو في حدود ذلك.

- وذكر بعضٌ آخر أنّه مات في حدود 350هـ[6].

- فأمّا كونه مات سنة 450هـ، فهذا محال لأنّ جُلّ المؤرّخين متّفقون على أنّه مات في القرن الرّابع، وإنِ اختلفوا في سنة وفاته.

([1]) شهاب الدّين ياقوت الحمويّ: معجم الأدباء، مرجع سابق، ص.618.

([2]) المرجع نفسه: ص618.

([3]) جمال الدّين (أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ): إنباه الرواة على أنباه النّحاة، دار الفكر، القاهرة، ط1، ص87.

([4]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ص03.

([5]) ينظر: صلاح الدّين خليل بن بيك الصّفديّ(أبو الصّفاء)، الوافي بالوفيّات، تح: أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت/ لبنان، ط1، 2000م، ج8، ص257.

([6]) عبد الرّحمن جلال الدّين السّيوطيّ: بغية الوعاة، مرجع سابق، ص358.

وأمّا قول القفطيّ أنّه مات سنة 398هـ ، فهذه سنة توافق سنة وفاة الجوهريّ. يقول أحمد مختار عمر: "فلو أنّ الجوهريّ وخالُه ماتا في عام واحد لكان حدثاً يستحقّ الذّكر والإشارة إليه"[1].

واستبعد مختار عمر تاريخ الوفاة الموجود على المخطوطة، لأنّها كثيراً ما توجد على أغلفة المخطوطات تواريخ لا أساس لها من الصّحة.

ومع أنّه لم يبق إلاّ الرّوايتان الأخيرتان، ومع أنّه لا يوجد وسيلة الموازنة بينهما، ومن ثمّ اختيار أحدهما والقطع بأنّه سنة الوفاة، إلا أنّنا نميل إلى القول أنّه توفيّ سنة 350هـ ، لأنّ عليه أكثر المؤرّخين ولأنّه المشهور – على حدّ قول أحمد مختار عمر – [2].

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ص03.

([2]) المرجع نفسه: ص04.

المطلب الثّاني: الخلط بين الفارابيّ اللّغويّ والفارابيّ الفيلسوف

اشتهر في القرن الرّابع الهجريّ ثلاثة علماء باسم الفارابيّ، أوّلهم إسحاق بن إبراهيم الّذي نحن بصدد دراسة معجمه، أمّا الثّاني فهو أبو نصر الفيلسوف المشهور، وأمّا الثّالث فهو إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ أبو نصر الفارابيّ[1].

وهو كما سبق وبَيَّنا ابن أخت إسحاق بن إبراهيم، ولأنّهم يشتركون في الاسم نفْسِه (الفارابيّ) وقع الخلط بينهم، لكنّ الخلط كان أكثر بين أبي إبراهيم الفارابيّ وأبي نصْر الفارابيّ، لأنّ الجوهريّ لم يشتهر بكنية الفارابيّ وإن كُنِّيَ بها ونُسِب إلى فاراب وإنّما اشتُهِر بالجوهريّ[2].

وتمثّل الخلط بين أبي إبراهيم وأبي نصْر قديماً فيما ذكره أبو البركات الأنباريّ في (نزهة الألبّاء) أنّ خال الجوهريّ هو أبو نصر الفارابيّ[3] مع أنَّ جلّ المؤرّخين على أنّ كنيته (أبو إبراهيم). أمّا حديثاً فيتمثّل في كتاب الحروف الّذي ذهب فيه الدّارسون مذاهب شتّى، فقسم ينسبه إلى الفارابيّ اللّغويّ، وقسم ينسبه إلى الفارابيّ الفيلسوف.

يُضاف إلى ذلك أنّ جُلّ الأساتذة والمتخصّصين لا يفرّقون بين اللّغويّ والفيلسوف، مع ما بينهما من الاختلاف، لذا وجب تسليط الضّوء على سيرة كلّ منهما عسى أن يتّضح الفرق ويزول الخلط.

([1]) ينظر: خير الدّين الزّركليّ، الأعلام، ج1، ص313.

([2]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ج1، ص09.

([3]) ينظر: كمال الدّين (عبد الرّحمن بن مُحَمَّد الأنباريّ أبو البركات)، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، (د.ط)، 1998م، ص298 (الخطأ غير موجود في هذا الكتاب لأنّ المحقّق أبو الفضل إبراهيم تنبّه إلى الخطأ في الكنية).

- **التّفريق بين الفارابِيَّيْن (اللّغويّ والفيلسوف)**

1)الاسم والنَّسَب:

– الفيلسوف: هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن طرخان بن أَوْزَلَغْ (بالألف والواو السّاكنة والزّاي المفتوحة واللاّم المفتوحة والغين المعجمة). أبو نصر التّركيّ الفارابيّ الحكيم فيلسوف الإسلام[1].

– اللّغويّ: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم خال الجوهريّ صاحب كتاب (الصِّحاح في اللّغة)[2].

2) سنة الوفاة:

– الفيلسوف: كانت وفاته بدمشق في كنَف الأمير سيف الدّولة (عليّ بن عبد الله بن حَمْدان التَّغْلِبيّ) سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة للهجرة[3].

–اللّغويّ: الّذي عليه أكثر المؤرّخين أنّه توفّي سنة ثلاثمائة وخمسين للهجرة.

3) المؤلّفات:

– الفيلسوف: يعتبر الفارابيّ من أغزر فلاسفة الإسلام إنتاجاً، وأكثرهم تنوّعاً في مؤلّفاته الّتي أثّر فيها على الفلسفة والرّياضيّات والتّنجيم، والكيمياء والعرافة والموسيقى، وغيرها من العلوم والفنون[4]. ومن مؤلّفاته: (آراء المدينة الفاضلة، المختصر الأوسط في القياس، التّوطئة في المنطق، البرهان، شرح كتاب الأخلاق لأرسطو، إحصاء العلوم وترتيبها، الموسيقى الكبير، كتاب الألفاظ والحروف، كلام في الحيّز والمقدار، وجوب صناعة الكيمياء، الشّعر والقوافي، العلم الإلهيّ، فصوص الحِكم، ماهيّة النّفس، شرائط اليقين)[5].

([1]) صلاح الدّين الصّفديّ (أبو الصّفاء): الوافي بالوفيّات، مرجع سابق، ص102.

([2]) ينظر: شهاب الدّين ياقوت الحمويّ، معجم الأدباء، مرجع سابق، ص618. و السّيوطي، بغية الوعاة، مرجع سابق، ص358.

([3]) ينظر: الوزير جمال الدّين (أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ)، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، علّق عليه ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدّين، ، دار الكتب العلميّة، بيروت/ لبنان، ط1، 2005م، ص211.

([4]) أحمد شمس الدّين: الفارابيّ (حياته، آثاره، فلسفته)، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1، 1990م، ص72.

([5]) ينظر: صلاح الدّين الصّفديّ (أبو الصّفاء): الوافي بالوفيّات، مرجع سابق، ص103-104.

وذكرت كتب التّراجم كثيراً من كتب الفارابيّ الفيلسوف، لكنّنا لا نجد من ضمن ما ذكرت معجم ديوان الأدب[1].

-اللّغويّ: كلّ ما وصلنا من كتبه ثلاث مؤلّفات: (بَيَان الإعراب، شرح أدب الكاتب، ديوان الأدب)[2].

وقد اختلفوا في نسبة كتاب الحروف، فذهب بعضهم أنّه الفارابيّ الفيلسوف مثل الصّفديّ في (الوافي بالوفيّات)، والقفطيّ في (إخبار العلماء بأخبار الحكماء)[3]، والسّيوطيّ في (المزهِر)[4]، وأبو حيّان في (ارتِشاف الضَّرْب)[5].

وذهب بعضهم إلى أنّه الفارابيّ اللّغويّ، وهم إبراهيم أنيس وأحمد مختار عمر، بحجّة أنّه دراسة لغويّة لا يقوم بها إلا لغويّ متخصّص[6]، وذلك استناداً على المقولة الّتي نقلها السّيوطيّ من كتاب الحروف، وهي مقولة تعرض بتفصيل القبائل العربيّة الّتي يُستشهد بها.

جاء في المزهر: "يقول أبو نصر الفارابي في أوّل كتابه المسمّى (الألفاظ والحروف): كانت قريش أجود النّاس انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللّسان عند النّطق وأَحْسَنِها مسموعاً، وأَبْيَنِها إبانة عمّا في النّفس، والّذين عنهم نقلت العربيّة، وبهم اقتدُي، وعنهم أُخِذ اللّسان العربيّ من بين قبائل العرب، قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمه ..."[7].

([1]) ذكر أحمد مختار عمر أنّ الزّرِكلي في كتابه (الأعلام) نسب خطأً ديوان الأدب للفارابي الفيلسوف، ولكن بالرّجوع إلى الكتاب لم نجد هذا الخطأ.

([2]) شهاب الدّين ياقوت الحمويّ، معجم الأدباء، مرجع سابق، ص618.

([3]) ينظر: جمال الدّين (أبو الحسن علي بن يوسف القفطيّ)، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، مصدر سابق، ص212.

([4]) ينظر: العلاّمة عبد الرحمن جلال الدّين السّيوطيّ، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ،مكتبة دار التّراث، القاهرة، ط3، ج1، ص211-212.

([5]) ينظر: محمّد بن يوسف (أبو حيّان الأندلسيّ)، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان مُحَمَّد، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ط1، 1998م، ص1738.

([6]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، تح: أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ج1، ص09.

([7]) عبد الرّحمن جلال الدّين السّيوطي: المزهر في علوم اللّغة: مرجع سابق، ج1، ص211.

4)كتاب الحروف

-وصفه: العنوان الصّحيح لهذا الكتاب هو (كتابُ الحروف) كما تذكر ذلك أقدم فهارس كتب الفارابيّ، وأقدم الّذين اقتَطَفوا من الكتاب، ويظهر أنّ إضافة الألفاظ إلى عنوان الكتاب في المصادر المتأخرّة نتجت عن أسباب منها: أنّ الفارابي يذكر الحروف في الباب الثّاني بمعنى حروف التّهجّي، والكتاب لا يبحث عادة في الحروف بهذا المعنى.

فأُضيفَت كلمة الألفاظ للإشارة إلى أنّ الفارابي يبحث في هذا الكتاب في أشياء غير حروف التّهجّي، ويُحتمل أيضاً أن يكون قد التبَس عنوان هذا الكتاب بعنوان كتاب آخر للفارابي، هو كتاب (الألفاظ المستعملة في المنطق)[1].

يتناول الكتاب موضوعات مختلفة: تبدأ بالحروف وأسماء المقولات. ويليها حدوث الألفاظ والفلسفة والملّة، ثمّ يتطرّق إلى حروف السّؤال وهو آخر باب في الكتاب، وفي كلّ باب من هذه الأبواب فصول تصل إلى ثلاثة وثلاثين فصلا منها (فصل في أصل لغة الأمّة واكتمالها) و (فصل في اختراع الأسماء ونقلها) و (فصل في أنواع المخاطبات) و (فصل في الموضوعات الأول في الصّنائع والعلوم).

وعموماً يدرس كتاب الحروف مشكلات اللّغة الفلسفيّة وكيفيّة صوغ المصطلح الفنّيّ بعامّة والفلسفيّ بخاصّة[2].

-مؤلّفه: بعد العرض السّابق لموضوعات كتاب الحروف يُلاحَظ أنّه عمل فلسفيّ محض، لا يقوم بتأليفه إلاّ منطقيّ فيلسوف، فهو وإن كان يتعرّض للظّواهر اللّغويّة تعرّضاً يظنّه القارئ تأليفاً لغويّاً، إلاّ أنّه لا يلبث حتّى يرى أنّه على طريقة الفلاسفة، خصوصاً في استعمال بعض المصطلحات مثل (الجَوْهَر، والوُجود، والذّات).

([1]) ينظر: محمّد بن محمّد بن طرخان(أبو نصر الفارابيّ): كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت/ لبنان، 1986م، ص27.

([2]) ينظر: حسن مُحَمَّد الشّافعيّ، المدخل إلى دراسة علم الكلام، إدارة القرآن والعلوم الإسلاميّة، باكستان، ط1، 1989م، ص228.

أمّا عن قول أحمد مختار عمر: أنّها دراسة لا يقوم بها إلا لغويّ متخصّص، فيبدو أنّ مختار عمر أطلق حكمه على مقولة السّيوطيّ المنقولة من كتاب الحروف، ولو أنّه اطّلع على كلّ الكتاب لقال غير ذلك، فكتاب الحروف إذا أخذ مؤلّفات أبي نصر الفارابي إمام المنْطِقيّين وفيلسوف القرن الرّابع.

المبحث الثّاني: ديوان الأدب

المطلب الأوّل: مكان تأليف ديوان الأدب

لا يُعلَم بالتّحديد المكان الذي ألّف فيه الفارابيّ معجمه، فكلّ ما وصلَنا عن هذا المكان رواية ذكرها ياقوت الحمويّ في معجم الأدباء تقول أنّ الفارابي ألّف ديوان الأدب في (زُبَيْد)، لكنّ هذه الرواية انْتُقِدَت من قبل ياقوت نفسه، ولأهمّيتها سنعرضها فيما يلي:

جاء في معجم الأدباء قول ياقوت: " كتب إلينا القاضي الأشرف يوسف بن إبراهيم بن عبد الواحد الشّيبانيّ القِفطيّ من بلاد اليمن، وكان قد سافر إلى هناك وأقام، قال: ممّا أُخبِرُكم به أنّ أبا إبراهيم إسحاق الفارابي، مصنِّف كتاب ديوان الأدب، ممّن ترامى به الاغتراب وطوّح به الزّمان المنتاب إلى أرض اليمن، وسكن زَبِيد وبها صنّف كتابه ديوان الأدب ومات قبل أن يُروى عنه"[1].

واستدرك ياقوت على هذه الرّواية بقوله: "قرأت بخطِّ الشّيخ أبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، الفارابي النّسَوي النّيسابوريّ. قال: قرأتُه على إبراهيم رحمه الله بفاراب، ثمّ على أبي السَّريّ مُحَمَّد بن إبراهيم الأصبهانيّ بأصبهان، ثمّ عرضتُه على القاضي أبي سعيد السّيرافيّ ببغداد. قال الحاكم: وكنتُ قرأت بعضه إلى موضع البلاغ وهو آخر الأسماء على أبي يعقوب يوسف بن مُحَمَّد بن إبراهيم الفرغانيّ الزّبرقانيّ. قال: قرأته على أبي عليّ، الحسن بن علي بن سعْد الزّامنيّ، وقرأه أبو علي على أبي إبراهيم"[2]. فياقوت هنا يُبطل قول القفطيّ.

قال أنّ الفارابيّ توفيّ قبل أن يقرأ عليه الكتاب، بذكره الرّجال الّذين قرؤوا على المؤلّف نفسه مباشرة أو بواسطة. وقد نفى أحمد مختار عمر إمكانيّة ولوج الفارابي إلى اليمن، بحجّة أنّه رجع إلى الكتب الّتي

(1) شهاب الدّين ياقوت الحمويّ: معجم الأدباء، مرجع سابق، ج1، ص618.

(2) المرجع نفسه: ج1، ص619.

تحوي تاريخ اليمن، فلم يجد الفارابي فيها ذكراً ولا أثراً [1]. فما الّذي دفع القفطيّ ليقول أنّ الفارابيّ دخل اليمن وألّف فيها ديوان الأدب؟

إذا عُدنا لكتاب (إنباه الرّواة على أنباه النّحاة) للوزير جمال الدّين القفطيّ – الابن – تبيّن لنا لماذا قال القفطيّ الأب أنّه دخل اليمن، حيث يذكر القفطيّ – الابن – في سياق ترجمته لأبي العلاء المعريّ الرواية التّالية: "ذكر لنا أحد نقلة العلم مذاكرة: أنّ مشايخ الأدب في اليمن يذكرون أنّ أبا العلاء كان يحفظ ما يمرّ على سمعه ... ويذكرون أن رجلا منهم وقع إليه كتاب في اللّغة، سقط أوّلُه، وأعجبه جمعُه وترتيبُه، فكان يحمله معه ويحجّ، فإذا اجتمع ممن فيه أدب أراه إيّاه، وسأله عن اسمه واسم مصنِّفه، فلا يخبره بأمره، واتّفق أنّ من وجد من يعلم خال أبي العلاء، ودلّه عليه، فخرج الرّجل بالكتاب إلى الشّام ووصل إلى المعرّة، واجتمع بأبي العلاء، وعرّفه ما حالُه، وأحضر الكتاب وهو مقطوع الأوّل، فقال له أبو العلاء: اقرأ منه شيئاً فقرأه عليه، فقال أبو العلاء: هذا الكتاب اسمه كذا، ومصنّفُه فلان، ثمّ قرأ عليه من أوّل الكتاب إلى ما هو عند الرّجل، فنقل عنه النّقص وأكمل عليه تصحيح النّسخة، فانفصل إلى اليمن، فأخبر الأنباء بذلك ... وأهل اليمن يهيمون فيه ... وكأنهم خلطوا وظنّوا أنّ الذي دخل به من عند أبي العلاء هو المصنِّف، وليس كذلك وإنّما هو المصحِّح، ولم يحقّقوا أمرهم لغفلتهم"[2].

وهكذا نستنتج أنّ الفارابيّ لم يدخل اليمن، بدليل أنّ هذا الرّجل اليمنيّ لم يجد له أثراً بها حتّى سافر إلى أبي العلاء المعرّي، وهو إذا لم يؤلّف ديوان الأدب بزَبِيْد، فهو لم يؤلّفه بفاراب أيضاً، لأنّ هذه الأخيرة لا يتوافر فيها شروط المشافهة الّتي يستعين بها اللّغويّ" في وضع معجمه.

عموماً لا يمكن القطع بالمكان الّذي قصده الفارابي لتأليف ديوان الأدب، فهذا ما لم تذكره كتب التّراجم والسِّيَر، وإن كان يُرجَّح أنّه توجّه إلى بغداد عاصمة الخلافة ومقصد العلماء.

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ج1، ص06.

([2]) جمال الدّين (أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ): إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، مرجع سابق، ج1، ص87-88.

المطلب الرّابع: تقدير العلماء لديوان الأدب

قبل أن نتطرّق لتقدير القدماء لديوان الأدب، علينا أن نعلم أنّ أوّل من قدّر هذا المعجم هو مؤلِّفه حين قال: "وقد أنشأتُ كتاباً عملتُ فيه عمل من طبَّ لمن حبَّ[1] مشتملاً على تأليفٍ لم أُسبَق إليه، وسابقاً بتصنيفٍ لم أزاحَم عليه"[2]. وذلك لقيمة مؤلِّفه واختلاف نظامه عن الأنظمة السّابقة.

وقد عرف القدماء قيمة ديوانه، وكانت له بينهم منزلة سامية، فهمَّ الباحثون لتناوله منذ صدوره، واحتَفَوْوا به، وأخذوا يقرؤونه على العلماء ويتناولونه بالدّرس والشّرح، فقرأه الجوهريّ على مؤلِّفه بفاراب، ثمّ أعاد قراءته على أبي السّرّي مُحَمَّد بن إبراهيم الأصبهانيّ، ثمّ عرضه على أستاذه أبي سعيد السّيرافيّ ببغداد فقبله ولم ينكره، فصار عنده من صحاح اللّغة، وقرأ الحاكم بعضه على أبي يعقوب يوسف بن مُحَمَّد بن إبراهيم الفرغانيّ الّذي قرأه كلّه على أبي علي الحسن بن سعد الزّاميني الّذي قرأه على الفارابيّ.

وقرأه أبو سعد عبد الرّحمن بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عُزَيْر من أوّله إلى آخره على الجوهريّ وصحّحه له، وقرأه على أبي سعد وصحّحه عِراضاً بنسخته أبو يوسف يعقوب بن أحمد، وفرغ منه في ذي القعدة سنة 429هـ ، وقرأه على يعقوب وَلَداه علي والحسن، وأعاد الحسن قراءَته على والده قراءة بحث واستقصاء من أوّله إلى آخره بما على حواشيه من الفوائد وشرح الأبياتِ في شهور، سنة 463هـ [3].

ورواه شيخ الإسلام الشّوكانيّ مُحَمَّد بن عليّ (1172 – 1250هـ) عن شيوخه، وذكر أستاذه في كتابه (إتحاف الأكابر بإسناد الأكابر) حتّى وصل به إلى الجوهريّ صاحب الصِّحاح الّذي رواه بدوره عن المؤلّف[4].

([1]) "من أمثالهم في التّنوّق في الحاجة وتحسينها أصنعه صنعة من طبّ لمن حبّ، أي: صنعة حاذق لمن يحبّه ".

([2]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، ص72-73.

([3]) شهاب الدّين ياقوت الحمويّ: معجم الأدباء.

([4]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ص38.

وكان أبو العلاء يحفظه عن ظهر قلب، وهو الّذي أكمله للأديب اليمنيّ حينما عُثر على جزءٍ منه، وأعجبه جمعَه وترتيبَه[1]. وحينما دخل الكتاب اليمن لاقى من أهله عناية تامّة وانكبّوا عليه يقرؤونه وينسخونه ويُطرون فوائده[2].

كما اتّخذ العلماء ديوان الأدب مصدراً لهم، ومن هؤلاء: الثّعالبيّ في (فقه اللغة)، والصّاغانيّ في (العُباب) و(التّكملة) والسّيوطيّ في كتابيه (المزهر) و (القول المجمَل في الردّ على المهْمَل)، وابن مالك في (إكمالُ الأعلام بتثليثِ الكلام) و أبو الطّيب الفاسيّ في (إضاءة الرّاموش) والفيوميّ في (المصباح المنير) وغيرهم [3].

ووصفوه بأرفع الصّفات فسمّوه (الجامع لديوان الأدب)، ووصفوه بأنّه (ميزان اللّغة ومعيار العربيّة)[4].

قال عنه ياقوت المشهور اسمه الذّائع ذكره[5]. كما تغنّى بفضله كثير من الشّعراء فقال أحدهم:

كِتابُ ديوانِ الأدَب أحْلى جَنَى من الضَّرَب

ما ضَرَّ مَنْ يحفَظُــهُ خُمولُ ذكْرٍ أو نسَــبْ

يَرفَعُــــهُ كتابُنـــا أعْلى الأعالي والحَسَب

ألّفَهُ الشَّيْخُ الــذي أَضْحَى إماماً في الأدَب

واعتَرَفَ النّاسُ لــهُ بالفَضْلِ إلاّ مَنْ كَذَب[6].

(1) جمال الدّين (أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ): إنباه الرواة على أخبار النّحاة، مرجع سابق، ص87-88.

(2) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ص38.

(3) المرجع نفسه: ص37.

(4) المرجع نفسه: ص37.

(5) شهاب الدّين ياقوت الحمويّ: معجم الأدباء، مرجع سابق، ص374.

(6) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ص39.

ومدحه القاضي نَشْوان بن سعيد الحِمْيَريّ بقوله:

نِعمَ الكتابُ كتابُ ديوانِ الأدب نِعْمَ الذّخِيرةُ فَهْمُـه والمكْتَسَب

في كلِّ بابٍ منه كَنْـــزٌ دونَـــهُ كنْزُ اللُّجَيْنِ ودونَـهُ كنزُ الذَّهــب

ناهِيكَ من علمٍ شرِيفٍ قَـــدْرُهُ يَسْمُو بِصَاحِبِهِ إلى أعـلى الرُّتَـب

كلُّ العلومِ بها إليهِ خَصَاصـــةٌ في القَصْدِ والتَّوجِيه منها والخُطَب

يا دَفْتراً جَمَعَ المحاسِنَ كُلـَّـــها وغَدا له فضْلٌ على كلِّ الكُتُــب

فهو المُعَلَّى في السِّهام إذا اعْتَزى وهو المُجَلَّى في الجِياد إذا انتَسَب

وإذا جَرَتْ كُتُبُ الأنام إلى مدى فَالسَّبْقُ خَالِصُهُ لديـــوان الأدب

رَوْضٌ من الآدابِ أصبَحَ ضَائِعاً في معشرِ عَجَمٍ تُعَدُّ من العَـــرَب

لا عَيْبَ فيه غَيْـــرَ أنَّ لُبَابَـــه أَضْحى غريباً في زمانٍ مُؤْتَشَــب[1]

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ص 39.

المطلب الثّالث: وصفُ ديوان الأدب:

أولا: فحوى المعجم:

قدّم الفارابيّ لمعجمه بمقدّمة طويلة تناول فيها مسائل عدّة، ثمّ أتبَعَها المادّة اللّغويّة موزّعة على أبوابها بحسب أبنيتها، وذيّل معظم أبواب الأفعال بأحكام تصريفيّة[1].

- **المقدّمة:**

-بدأ الفارابيّ مقدّمته بحمد الله والثّناء عليه، ثمّ الصّلاة والسّلام على نبيّنا مُحَمَّد خاتمّ النّبيّين.

- فصّل الحديث عن تفضيل الله تعالى لنبيّنا ﷺ، وما اختار له من فاضل الزّمان، والبلد والأصحاب، والاسم والتّقطيع، والخُلُق والسَّمْت، والنَّسَب والعِتْرة، والأمّة واللّسان.

- وبعد تعداد الخصائص المحمّدية توقّف عند اللّسان العربيّ فقال: "أمّا اللّسان فهو كلام جيران الله في دار الخلد، وهو المنزَّه من بين الألسنة عن كلّ نقيصة، والمعَلَّى على كلّ خسيسة، والمهذَّب ممّا يهجُن أو يُستَشنَع"[2].

- ثمّ ذكر بعد ذلك محاسن اللّغة العربيّة، وما تنْماز به من بديع التّأليف بين الحروف والكلمات، فلم يجتمع فيها حرفان متضادّان، ولم يلتقِ ساكنان ولا المطبَق مع غير المطبَق مثل تاء الافتعال مع الصّاد والضّاد في أخواتٍ لهما نحو (اصتَبَر) الّتي تحوَّل لاصطبَر مراعاةً للتّجانس بين الحروف.

- الإشارة إلى مؤلّفات اللّغويّين السّابقين ونقدِها نقداً إجماليّاً.

- الافتخار بمؤلّفه الّذي لم يُسبَق إليه ولم يزاحَم عليه.

- تبيين الشّروط الّتي ضَبَط بها المادّة اللّغويّة:

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ج1، ص10.

([2]) المرجع نفسه: ص72.

- ✓ أن يكون مستعمَلاً.
- ✓ أن يذكره النّحارير من علماء أهل الأدب في كتبهم.
- ✓ أن يكون وارداً في قرآنٍ أو حديث أو شاهد من كلام العرب.

-بسط الحديث عن المصادر الّتي تُؤخَذ منها اللّغة كالقرآن الكريم، والسّنة الشّريفة، والحديث النّبويّ، والشّعر والرّجز والسّجع والحكمة والنّادرة.

- ثمّ شرح طريقته في تبويب الكتاب، ومنهجَه الّذي سار عليه في ترتيب المواد، فوصف ذلك بقوله: "ورَتَّبْتُ كلّ كلمة فجعلْتُها أولى بموضعها، ممّا يقدُمُها ويعْقُبُها ليجَدَها المرتاد لها في بقعتها بعينها رابضةً من غير نصٍّ مطيّة، أو إدآب نفس"[1].

- ثمّ ألحَقَ بالمقدّمة مسائلَ صرفيّة ولغويّة، فيها تفصيل لما ذكره في الكتاب وما تركه، وأهمّ ما جاء فيها ما يلي:

- ✓ القول في تقسيم الكلام: ذكر أنّ الكلام ثلاثة أقسام، اسم وفعل وحرف، وبيّن ما يختصّ به كلّ قسم.
- ✓ القول في تقسيم أجناس الكلام، ويقصد بأجناس الكلام الكتب الّتي قسّم بها معجمه وهي: (السّالم والمضاعَف والمثال، وذواتُ الثّلاثة وذوات الأربعة والمهموز)
- ✓ القول في الفصل بين الأسماء والأفعال في البناء: بيّن فيه أبنية الأسماء والأفعال.
- ✓ القول في زيادات الأسماء والأفعال: أي الزّيادات الّتي تلحق بالأسماء والأفعال كالمدّ واللّين.
- ✓ القول في تقديم بعض الأمثلة على بعض في بناء الكتاب: ويشرح فيه الفارابي طريقته في تقديم المجرّد من الأسماء والأفعال على المزيد.

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ص74.

- ✓ القول في البيان عن الأبنية: وفي هذا الباب تفصيلٌ في ذكر الأبنية، مفردها وجمعها، وهو يبيّن أنّه أخذ القياسيّ منها.
- ✓ القول في تقديم حركات البناء بعضها على بعض: وفي هذا بيان للحركات المقدَّمة بي البناء كتقديم مفتوح الفاء على المضموم والمكسور.
- ✓ القول في تقديم الحروف بعضها على بعض: والمقصود هو طريقة ترتيبه للكلمات المندرجة تحت كلّ بناء، إذ أنَه رتّبها ألفبائيّاً بالنّظر إلى الحرف الأخير.
- ✓ القول في الأسماء الّتي لا تدخل في الذّكر: ومثال ذلك الشّجر والنّبات الّذي لم يذكر واحدَه لأنّ مجرَّده قياسيّ وهو بالهاء مثل (شجرة، تفاحة، طلحة، موزة).
- ✓ القول في الصّفات الّتي لا تدخل في الذّكر: نحو ما كان على فاعل من فَعَل واقعاً وغيرَ واقع (ضرب، جلس)، أو فعل واقع (سمع).
- ✓ القول في المصادر الّتي لا تدخل في الذّكر: مثل فَعْل إذا كان مصدراً لفعل واقع (ضرب، ضربا) أو لفعل غير واقع (فهم فهماً).
- ✓ قول آخر فيما ذُكِر في الكتاب وفيما لم يُذكَر، وغير ذلك ممّا لا غنى عن الإبانة عنه وفي هذا الأخير مزيد من التّوضيح لطريقة الصّنيعة في المعجم سواء من حيث شرح المواد أو ذكر بعضها وإهمال البعض الآخر، إلى غير ذلك من التّوضيحات.

- **المادّة اللّغويّة:**

رتّب الفارابي المادّة اللّغويّة وفق نظام صارم هو كالآتي:

-جعل ديوان الأدب ستَّ كتب أوّلها:

- ✓ السّالم: ما كانت كلّ حروفه صحيحة، وهو أكبر كتاب في المعجم.
- ✓ المضاعَف: هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد.

- ✓ المثال: هو ما كان في أوّله حرف علّة.
- ✓ ذوات الثّلاثة: هو ما كان في وسطه حرف علّة (الأجوف).
- ✓ ذوات الأربعة: هو ما كان في آخره حرف علّة (النّاقص).
- ✓ المهموز: وذكر السّر في إفراد المهموز بكتاب بقوله: (والهمزة كالحرف السّالم في احتمال الحركات، وإنّما جُعِلَت في حروف الاعتلال لأنّها تلين فتلحق بها).

-قسّم كلّ كتاب من هذه الكتب أسماءاً وأفعالاً وبدأ بالأسماء.

- وزّع في كلّ شطر من الأسماء والأفعال أبواباً بحسب الأبنية كباب فَعْل و فُعْل ...

- ثمّ أورد في كلّ بناء الكلمات مرتّبة بالنّظر إلى حرفها الأخير، فهو يبدأ بحرف الباء مروراً بكلّ الحروف ما عدا الهمزة وحروف العلّة.

- صدَّر كثيراً من أبواب الأسماء وختم معظم أبواب الأفعال بفصولٍ أورد فيها بعض الأمور الصّرفيّة والنّحويّة واللّغويّة المتعلّقة بها[1].

ثانيا: إضافات التّحقيق:

لقد بذل أحمد مختار عمر جهداً كبيراً في تحقيق ديوان الأدب، ليخرج هذا الأخير للباحثين والمهتمّين باللّغة العربيّة واضح المعالم سهل المآخذ ومصحّحاً ومنقّحاً، وما هذا إلا لأنّه اعتنى به أحسن العناية وخدمه فجلى عنه الغموض والعسر، ومن بين الإضافات التي خدم بها أحمد مختار عمر المعجم ما يلي:

-جمع ما تفرّق من حياة الفارابي في ترجمة حسنة، كشف فيها عن كثير من الغموض الّذي يلفّ سيرته.

([1]) ينظر: حسين نصّار، المعجم العربيّ، مرجع سابق، ج1، ص201.

– توضيح المنهج الّذي سار عليه الفارابي في معجمه وتبسيطه بحيث يصبح من السّهل على الباحث الإلمام بجوانبه المختلفة، فمقدّمة تحقيقه تُعدّ مرجعاً مهمّاً في هذا الباب.

– وختم أحمد مختار عمر المادّة اللّغويّة بعدّة أشكال أهمّها:

- ✓ عرض معظم المادّة اللّغويّة على صحاح الجوهريّ، وتوثيق ما شكَّ فيه من كتب اللّغة الأخرى، كلسان العرب وتاج العروس وتهذيب اللّغة والجمهرة والمقاييس[1].
- ✓ تخريج الشّواهد ونسبة ما أمكن نسبَتُه من الشّعر إلى أصحابه[2].
- ✓ وضع فهارس شاملة للكتاب تجمع المادّة اللّغويّة والشّواهد الشّعريّة، والآيات القرآنيّة والأحاديث، والأمثال والحِكَم والأعلام، والأماكن والبلدان، وكلّ ما من شأنه أن يسهّل الرّجوع إلى الكتاب، ويجعل الإفادة منه ميسورة، في أقلّ وقت وأقرب طريق[3].

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ج1، ص59.

([2]) ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص59-60.

([3]) ينظر: المرجع نفسه، القسم الثّاني.

الفصل الثّاني: منهج الفارابيّ في ديوان الأدب

- تمهيد
- المبحث الأوّل: عرض المنهج

المطلب الأوّل: نظام الأبنيـــــــــة

المطلب الثّاني: نظام الباب والفصل

المطلب الثّالث: المواد المستبعـــــدة

المطلب الرّابع: طريقتُه داخل المواد

- المبحث الثّاني: دوافع اختيار

المطلب الأوّل: الدّوافع العامّة

المطلب الثّاني: الدّوافع الخاصّة

- المبحث الثّالث: منهج ديوان الأدب في الميزان

المطلـــب الأوّل: قيمـــــــة المنهـــــــج

المطلـــب الثّـــــاني: عيـــــوب المنهـــــج

تمهيـــــد

إنّ بناء الكلمة العربيّة هو شكلُها أو هيئتها الّتي وُضِعَت عليها، والّتي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهذه الهيئة هو ما تشترك فيه الكلمات من عدد الحروف[1].

وتفيد الأبنية في فهم معاني الكلمات، فكلمة (خرج) ليست كـ (استخرج)، و(قتل) ليس كـ (قاتَل)، فبناء (استفعل) يكون عادة لطلب السّيء أو المبالغة، وبناء (فاعَلَ) يكون للمشاركة، وهكذا تختلف المعاني باختلاف بناء الكلمة، فمعرفة الوزن معين على فهم المعنى.

كما تساعد الأبنية المشتغلين بعلم الصّرف على توليد كلمات جديدة للمعاني المستحدَثة، فالأبنية كالقوالب يجعل فيها الصّرفيّ ما شاء من المعاني، ومثال ذلك كلمة (الطّائرة)، صحيح أنّها لم تظهر إلاّ في هذا العصر في معناها، ولكنّ بناءَها كان معروفاً عند العرب (فاعِلَة).

والأبنية إلى جانب ذلك تضبط حروف الكلمة وحركاتها، خاصّة في المعاجم الّتي تستعملها أداةً في حفظ مفرداتها من التّصحيف، ولم يسبق أنَّ معجماً اهتدى إلى هذه الطّريقة قبل ديوان الأدب للفارابي، فكيف ضبط موادَ معجمه بالأبنية، وإلى أيِّ حدٍّ نجح في ذلك؟

([1]) ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م، ص17.

المبحث الأوّل: عَرْضُ المنهج

المطلب الأوّل: نظام الأبنية:

قسّم الفارابيّ معجمه إلى ستّة كتب وهي على التّرتيب: كتاب السّالم، وكتاب المضاعَف، وكتاب المثال، وكتاب ذوات الثّلاثة، وكتاب ذوات الأربعة، وكتاب الهمز. ووزّع في كلّ كتاب أبواباً على أساس الأبنية، يقدَّر عددها بمئة وخمسين وتسعين بناء[1].

فبابٌ لِفُعْل، وبابٌ لفَعْل، وبابٌ لفِعْل، وما شابه ذلك ولم يقدّم الأبواب أو يؤخّرها اعتباطاً وإنّما سار في ترتيب الأبنية على نظام صارم[2] نوضّحه فيما يلي:

-بدأ في كلّ كتاب بأبنية الأسماء ثمّ بأبنية الأفعال، مبرِّراً ذلك بأنّ "الفعل محطوط عن الأسماء درجة"[3]. ويبلغ عدد أبنية الأسماء مئة وخمسة وستّين بناءً، أمّا أبنية الأفعال فثلاثون بناءً[4].

- استهلّ بأبواب المجرّد من الأسماء والأفعال ثمّ المزيد منها، فبدأ في الأسماء كما يلي:

- ✓ بدأ بالثّلاثيّ المجرّد مثل سَهُلَ.
- ✓ ثمّ ما لحقتْه الزّيادة في أوّله وهي الهمزة والميم مثل: مُصْعَب، أُصْبُعْ.
- ✓ ثمّ مُثْقَلُ الحشو أي مُثْقَلُ العين مثل: سُلَّم.
- ✓ ثمّ ما لحقته الزّيادة بين الفاء منه والعين مثل: الظّاهر.
- ✓ ثمّ ما لحقته الزّيادة بين العين منه واللّام مثل: قناع.
- ✓ ثمّ ما لحقته الزّيادة بعد اللّام مثل: جذّاب.
- ✓ ثمّ الرّباعيّ وما أُلحِق به مثل: ثعلب.

([1]) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص76.

([2]) حسين نصّار: المعجم العربيّ، مرجع سابق، ص198.

([3]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ص93.

([4]) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص76.

✓ ثمّ الخماسيّ وما أُلحِق به مثل: جَرْدَحَل.

وفي الأفعال بدأ كما يلي:

✓ الثّلاثيّ المجرّد نحو ثُقُب.

✓ ثمّ ما لحقته الزّيادة في أوّله من غير ألف وصل وهي الهمزة مثل: أتْرَبَ.

✓ ثمّ المثقَّل الحشو مثل رتَّب.

✓ ثمّ ما لحقته الزّيادة بين الفاء منه والعين مثل (جاذَبَ).

✓ ثمّ الأبواب الثّلاثة الّتي في أوّلها ألف وصل ممّا له في الثّلاثيّ أصل مثل (اجتَذَبَ، انْسَحَبَ، اسْتَصْعَبَ).

✓ ثمّ ما لحقته الزيادة في أوّله وهي التّاء مع تثقيل حشوه مثل (تكلَّم).

✓ ثمّ ما لحقته الزّيادة في أوّله وهي التّاء مع زيادة بين الفاء منه والعين مثل (تجاذَبَ).

✓ ثمّ بابا الألوان وما أشبه ذلك مثل (احمرَّ واحْمَارَ).

✓ ثمّ أبواب الرّباعيّ وما أُلحِقَ به أو زيد فيه مثل (زَعْفَرَ)[1].

-ولأنّ أبواب المجرَّد والمزيد تضمّ أبنية عديدة كالثّلاثيّ المجرّد من الأسماء الّذي له تسعة أبنية، وضع قاعدة لتقديم بعض الأبنية على بعض[2] فقال:

✓ نبتدئ بالمفتوح الأوّل لأنّ الفتحة أخفّ الحركات ثمّ نُتْبِعُه المضموم ثم المكسور.

✓ نقدّم ساكن الحشو على متحرّك الحشو لأنّ السّكون أخفّ من الحركة.

✓ نقدّم ياء التّأنيث على همزة التّأنيث لأنّ الياء ساكنة والهمزة متحرّكة، أي: فَعْلى على فَعْلاء[3].

(1) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص50-51.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص51.

(3) حسين نصّار: المعجم العربيّ، مرجع سابق، ج1، ص199.

- ✓ نقدّم همزة التّأنيث على النّون لأنّ الهمزة أخفى في الوقف، والنّون ظاهرة في ؟لِخَفاءِها أقرب إلى الخفّة مثل (فَعْلاء وفَعْلان) لأنّنا إذا قلنا فَعْلاء خَفِيَت الهمزة، وإذا قلنا فَعْلان ظهرت النّون[1].

-قسّم الأبوب السّابقة إلى ثلاثة أقسام:

- ✓ الكلمات التي على الوزن المعقود له الباب مثل شُغْل.
- ✓ الكلمات التي أُلحِقَت بها ياء النّسبة مثل البُرديّ.
- ✓ وإذا كان من المنسوب كلمات أُلحِقَت أيضاً بعد ياء النَّسَب أفرد لها فصلا خاصّا بها مثل اللَّطَمِيَّة.
- ✓ ولكنّه لم يلتزم هذه الأقسام في جميع أبواب الأسماء، بل كان يذكر ما ورد منها فقط[2].
- ✓ أمّا الأفعال فراعى أن يجعل فيها أقساماً خاصّة بما جاءت الصّفة منه على أفعَلَ فعْلاء، وأن يؤخّر الملحق بالأبنية الأصيلة من الرّباعيّ والخماسيّ في خاتمة كلّ بناء[3].

وكان للفارابيّ في قسم المعتلّ بأنواعه ترتيب يشبه أقسام ديوان الأدب، فقد بدآ في كلّ من المثال وذوات الثّلاثة، وذاوت الأربعة والمهموز بالسّالم، أي ما سلِم حرفاه الآخران، ثمّ المضاعَف وهكذا. ونأخذ على سبيل المثال كتاب المثال الّذي رتّبه كما يلي:

- ✓ بدأ بمعتلّ الفاء من السّالم مثل: الوَهَج.
- ✓ ثم معتلّ الفاء والعين (غير موجود).
- ✓ ثم معتلّ الفاء واللاّم مثل: وحي.
- ✓ أمّا معتلّ الفاء المهموز ففي كتاب الهمز، وكذا الحال في كلّ كتب المعتلّ[4].

([1]) حسين نصّار: المعجم العربيّ، مرجع سابق، ج1، ص200.

([2]) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص52.

([3]) حسين نصّار: المعجم العربيّ، مرجع سابق، ج1، ص200.

([4]) المرجع نفسه: ج1، ص200.

وليس معنى هذا أنّ كلّ باب من أبواب المثال قسّمه هذه الأقسام الأربعة، وإنّما إذا وردت هذه الأقسام أو بعضها ذكرها على هذا التّرتيب، وكثيراً ما تخلّفت القسمة العقليّة فلم ترِدْ هذه الأقسام أو جلّها، فباب المثال مثلاً سقط منه القسم الثّالث، وهكذا فعل في كتاب الهمز، فنظر إلى الحرفين الآخرين، وغضّ النّظر عن الحرف المهموز – الّذي قد يكون فاء الكلمة أو عينها أو لامها – فبدأ في مهموز الفاء – مثلاً – كما يلي:

- ✓ -النّوع الّذي سلم فيه حرفاه الآخران (يقابل السّالم) مثل: أَسَلْ.
- ✓ ثمّ النّوع الّذي ضعف فيه حرفاه الآخران (يقابل المضاعف) مثل: الآجّة.
- ✓ ثمّ النّوع الّذي اعتلّ أوّل حرفيه (يقابل ذا الثلاثة) مثل: آل.
- ✓ ثمّ النّوع الّذي اعتلّ فيه ثاني حرفيه (يقابل ذا الأربعة) مثل: آشى.

أمّا الكلمات الّتي هُمِزَت فيها عينها أو لامها مع همز فاءها، أو هُمِزت فيها عينها أو لامها فقد أهمله، ويرى أحمد مختار عمر أنّ سرّ إهماله لهذا النّوع هو ندرته[1]، فليس في العربيّة كلمات هُمِزت فاؤها ولامها إلا كلمتين هما (آجأ و آء)[2].

والفارابيّ لم يذكر في كتاب الهمز كلّ هذه الأنواع الأربعة، ولكنّه أورد ما جاء منها فقط، وقد جاءت جميع الأنواع في باب (فَعَل) من مهموز الفاء، أمّا (فَعْل) مهموز العين، فقد ورد منه ثلاثة أنواع وهي (السّالم والمثال وذوات الأربعة).

وأمّا المهموز العَجُزْ (أي مهموز الحرف الأخير) فقد جاء فيه نوعان (السّالم وذوات الثّلاثة).

-في أبواب المعتلّ فصَل بين الواويّ واليائيّ، وبدأ بالواويّ في كلّ باب، وسار في إلحاق المواد بالقسمين الواويّ واليائيّ على النّظام التالي:

- ✓ ما عُرف أصلُه ألحقه به.

([1]) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص53.

([2]) إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (أبو نصر): تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مراجعة: محمّد تامر، دار الحديث، القاهرة، 2009م، ص17.

- ✓ ما كان غير مشهور أصلُه ألحقه بالواو لأنّها أوّل البابين.
- ✓ ما تنازعه البابان ألحقه بالواو، لأوّليتها دون نظر في ذلك إلى الأشهر منهما، مثل كلمة (العاج) لأنّه يقال: عِجْتُ بالمكان أعُوجْ، وما عِجْتُ من كلامه بشيء أعِيج[1].

ويعدّ الفارابيّ رائد مدرسة الأبنية، لأنّه صاحب أوّل معجم جامع في اللّغة العربيّة تُرَتَّب مادّته على حسب الأبنية، أو باعتبار السّواكت والعِلَل[2].

فكلّ المحاولات المبكّرة للتّأليف في الأبنية افتقدت شرطاً من شروط المعجم الكامل:

-فالنّحاة أمثال سيبويه ومن استدركوا عليه كان ينقصهم حصر الألفاظ تحت كلّ بناء.

- أمّا اللّغويّون فافتقدوا إلى الشّمول في معاجمهم النّوعيّة الّتي اعتنت بأبنية مخصوصة دون أحرف، وإلى شرط التّرتيب في أحيان كثيرة.

- أمّا العين للخليل فكان ينقصه أن يجعل الأبنية الأساس الأوّل، ويفصّل فيها لأنّه اكتفى في الأبنية بأن يذكر أنّها ثنائيّة وثلاثيّة ورباعيّة.

- أمّا ابن دُرَيْد فقد جعل الأبنية هي الأساس الأوّل وكان بإمكانه أن يكون الرّائد لولا أنّه أهمل شرط التّفصيل وشرط التّرتيب في بعض الأبنية.

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ص17.

([2]) أحمد مختار عمر: البحث اللّغويّ عند العرب، مرجع سابق، ص274.

المطلب الثّاني: نظام الباب والفصل:

بعد أن فرغ الفارابيّ من ترتيب أبواب الأبنية على المنوال الّذي شرحناه آنفاً، جاء وقسّم كل باب منها إلى فصول بحسب الحروف الألف بائيّة، فبدأ بالباب ثمّ التّاء ... وهكذا، إلاّ حروف العلّة التي آخّرها إلى كتبها، وحرف الهمزة الّذي جعله في كتاب خاصّ، ثمّ رتّب الكلمات في كلّ فعل بحسب حرفها الأخير، فكلمة (حَسَنْ)[1] توجد في باب (فَعَلْ) فصل النّون، وكلمة (عِقْدْ)[2] في باب (فِعْلْ) فصل الدّال.

واتّبع الفارابيّ طريقة خاصّة في ترتيب كلمات كلّ فصل:

-فإذا جاءت عدّة كلمات أواخرهنّ كلهنّ حرف واحد كان التّقديم لما أوّله أسبق في التّرتيب الهجائيّ، فقد بدأ في كتاب المضاعَف في باب (فَعْلْ) مثلا بكلمة (الحَب) ثمّ (الخَب) ثمّ (الذَّب) ثمّ (الرَّب).

- إذا وُجِدَت عدّة كلمات أواخرهنّ كلّهن حرف واحد ومفاتحهنَّ حرف واحد كان التّقديم لما وسطه أسبق في التّرتيب الهجائيّ، فبدأ من السّالم في باب فَعْل بكلمة (جَدْب) ثمّ (جَذْب).

- فإذ فرغ من حرف ابتدأ ما بعده بغير حرف نسَقٍ ليكون دليلاً على مستأنف ما بعده[3].

- راعى في الكلمات الملْحَقَة المنتهية بالتّاء وياء النّسبة أن يرتّبها بالنّظر إلى الحرف الذي يسبق التّاء والياء.

- عَدَل في أبواب معتلّ اللاّم ومهموز العجُز على اعتبار الحرف الأخير لأنّه واحد في جميعها، فرتّبها باعتبار الحرف الأوّل، ثمّ حشو الكلمة[4].

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ج1، ص232.

([2]) المرجع نفسه: ج1، ص179.

([3]) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص54.

([4]) ينظر: حسين نصّار، المعجم العربيّ، ص201.

ظلّ الدّارسون لقرون عديدة يتخيّلون أنّ نظام الباب والفصل هو من اختراع الجوهريّ وحده[1]. حتّى جاء الأستاذ (كرنّكُو Krenkou) سنة 1924م بمقالته (بواكير المعاجم العربيّة حتّى عصر الجوهريّ) ليقول أنّه عقد مقارنة بين ديوان الأدب والصِّحاح ليجد أنّ بينهما تشابهاً وتماثلاً، فعبّر كرنكو عن ذلك بقوله: "وكم كانت دهشتي أنْ أكتشف أنّ الجوهريّ لم يكتفِ بأن عبَّ من ديوان الأدب بل وجدت – قدر ما استطعت الاستقراء والمقابلة – أنّ الصِّحاح لا يحتوي على أيّ شيء لا يوجد في ديوان الأدب"[2].

فتعالتْ أصوات المدافعين عن الجوهريّ ومن هؤلاء أحمد عبد الغفور العطّار الّذي قال: "لقد أسرف كرنكو في دعواه ولا سند له، فديوان الأدب للفارابي وصحاح الجوهريّ موجودان، والفارق بين المعجَمَين كبيرة، وبعد كلّ هذا نجد عمل الجوهريّ أصحّ وأكمل وأعظم من عمل خاله الفارابي"[3].

وحاول الدّكتور عبد السّميع مُحَمَّد في أسطر قليلة أن ينفي عن الجوهريّ دعوى السّرقة من خاله الفارابيّ، وكان أهمّ ما اعتمد عليه عدم تحدّث أحد من العلماء عن دعوى النّقل هذه[4]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى رأى بعض الباحثين أنّ رائد هذا نظام الباب والفصل إنما هو (البَنْدَنِيجِي) صاحب (التّقفية) للأسباب التّالية:

- أنّه مرتّب بحسب الأواخر دون تجريد من الزّوائد.
- أنّه لم تعتبر فيه الأوائل في حال اتّفاق الأواخر.
- أنّ مهمّته تختلف عن مهمّة المعجم لأنّها تتركّز في عرض كلمات اللّغة مبوّبة على حسب تقسيمات القافية في الشّعر العربي، أمّا مهام المعجم الأساسيّة الّتي تتلخّص في شرح الكلمات وضبطها بالشّكل وبيان كيفيّة كتابتها وتحديد وظيفتها الصّرفيّة فتكاد تختفي من هذا الكتاب[5].

([1]) ينظر: إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ، ديوان الأدب، تصدير إبراهيم أنيس.

([2]) ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص225.

([3]) أحمد عبد الغفور العطّار: مقدّمة الصِّحاح، دار العلم للملايين، بيروت/ لبنان، ط2، 1979م، ص81-82.

([4]) أحمد مختار عمر: البحث اللّغويّ عند العرب، مرجع سابق، ص225.

([5]) أحمد مختار عمر: البحث اللّغويّ عند العرب، مرجع سابق، ص223-224.

- **الرّيادة بين الفارابيّ والجوهريّ:**

عندما أصدر المستشرق الألمانيّ (كرنكو) مقالته سنة 1924م جعل قيمة الصِّحاح في محلّ شكّ وارتياب، القيمة الّتي استُمِدَّت أساساً من نظام الباب والفصل، فما كان للصِّحاح أن يبلغ الآفاق ويشتهر شهرته هذه لولا نظامه الّذي يرتّب الكلمة حسب حرفها الأصليّ الأخير، فمعظم صفات المدح الّتي وُصِفَ بها الصّحاح ترجع إلى هذا النّظام، مثل وصفه بأنّه قريب التّناول – حسب التّرتيب – سهل المطلب لما يُراد منه[1].

هذا ما جعل قول كرنكو يواجَه بردّ أحمد عبد الغفور العطّار: "أمّا المنهج الّذي اتّبعه فهو من ابتكاره، وهداه إليه علمه الواسع بالصّرف واشتغاله به"[2]. فهل حقّاً النّظام من ابتكار الجوهريّ، أم أنّه للفارابيّ والجوهريّ أخذه عنه؟

من الثّابت تاريخيّاً أنّ بين الفارابيّ والجوهريّ صلتان:

- صلة قرابة: فالفارابيّ خال الجوهريّ[3].
- صلة علميّة: ذكر المؤرّخون أنّ الجوهريّ تتلمذ على يد الفارابيّ[4].

– من الرّوايات التّاريخيّة الموثّقة أنّ الجوهريّ قرأ ديوان الأدب على خاله، وأنّه كان يحتفظ بنسخة منه عنده كتبها بخطّه، ويذكر ياقوت أنّه بعد أن قرأه على مؤلّفه بفاراب أعاد قراءته على أبي السَري مُحَمَّد بن إبراهيم الأصبهانيّ بأصبهان، ثمّ عرضه على أستاذه أبي سعيد السّيرافيّ ببغداد فقبله ولم ينكره، فصار عنده من صِحاح اللّغة[5].

([1]) المرجع نفسه: ص227.

([2]) أحمد عبد الغفور العطّار: مقدّمة الصِّحاح، ص122.

([3]) ينظر: شهاب الدّين ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مرجع سابق، ص374. والأعلام للزركلي، مرجع سابق، ص293.

([4]) المرجع نفسه: ص618.

([5]) أحمد مختار عمر: البحث اللّغويّ عند العرب، مرجع سابق، ص226.

فلابدّ لهذه العلاقة أن يكون لها الأثر البالغ على شخصيّة الجوهريّ وثقافته، ولابدّ أنّ احتفاظه بنسخة من ديوان الأدب جعله يستفيد منها في تأليف معجمه الصِّحاح. وقد أجرى الدّكتور أحمد مختار عمر مقارنة بين ديوان الأدب والصِّحاح ليكتشف مقدار استفادة الجوهريّ من الفارابيّ، ولجأ في ذلك إلى:

- أنّه رتّب بعض مواد ديوان الأدب على ترتيب الصّحاح ثمّ قارن بين النّوعين من المادة.
- أنّه قابل مادة ديوان الأدب على الصِّحاح ليرى مدى اتّفاقهما في معالجة الألفاظ وطريقة تناولها وبيان معانيها، ويقف على ما زاده أو نقصه كلّ منهما على الآخر.
- أنّه عقد موازنة بين الكتابين شملت أعلام العلماء وأسماء المراجع، والأبحاث النحويّة والشّواهد والمآخذ اللغويّة[1].

ليخلص من خلال هذه الدّراسة المقارنة والموازنة بين ديوان الأدب والصِّحاح أنّ الجوهريّ أخذ الكثير عن خاله الفارابيّ، فالمواد وطريقة شرحها متشابهة بينهما ومتماثلة أحيانا، وإن كان للجوهريّ زيادات كثيرة في معجمه.

ويرى أحمد مختار عمر أنّ كثرة اغتراف الجوهريّ من ديوان الأدب جعلته يغفل الإشارة إليه، بين جنَبات المعجم أو الإشادة به في المقدّمة، مع أنّه أكثر من ذكر المراجع الهامّة منها وغير الهامّة، وإغفاله لاسم الفارابيّ على حدّ قوله مقصود من الجوهريّ لكي لا يثبت على نفسه حكم التبعيّة[2].

ويتّضح ممّا سبق أنّ الجوهريّ تابع للفارابيّ، ولكن ليس كما قال كرنكو: (أنّه ليس في الصِّحاح شيء لا نجده في ديوان الأدب) فالصِّحاح أوسع مادّة وأكثر كمّاً من ديوان الأدب، وهو يحتوي على زيادات كثيرة لا توجد في ديوان الأدب[3].

([1]) ينظر: أحمد مختار عمر، معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص151.

([2]) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص163.

([3]) المرجع نفسه، ص164.

فالفارابيّ إذاً هو رائد نظام الباب والفصل، ولكنّه لم ينل الشّهرة الّتي نالها الجوهريّ لأنّ معجمه كان معقدّاً، ومن المعروف أنّ معاجم الأبنية ومعها ديوان الأدب لم يشتهر بسبب تعقّد مناهجها، بينما اشتهر الجوهريّ وذاع صيته في الآفاق، لأنّه طرح تعقيدات ديوان الأدب واختار لمعجمه أفضل ما توصّل إليه الفارابيّ وهو نظام الباب والفصل.

المطلب الثّالث: المواد المستبعدة:

لقد وضع الفارابيّ عدّة شروط للّفظ الّذي يكون أهلاً للدّخول في معجمه، فلم يدخل فيه كلّ ما يُعرف من كلام العرب، بل طلب في كلّ منها شروطا معيّنة إن لم تتوافر فيها حذفها، وصرّح بهذه الشّروط في مقدّمته[1].

إذ فصّل فيها وبيّن الأسماء والمصادر والصّفات الّتي تُذكر والّتي لا تُذكر، فكان ما استبعده من المعجم هي تلك الكلمات القياسيّة المطّردة أي المشهورة الّتي لا يحتاج للنصّ عليها، ويبدو أنه فعل ذلك مراعاة للاختصار الّذي أراده في ديوان الأدب، وفيما يأتي تفصيل لما تجاوزه من كلّ نوع:

- **ما لا يُذكَر من الأسماء:**

1)لا يذكر واحد الشّجر والنّبات وأشباه ذلك لأنّ له قاعدة مضبوطة، وهي أن يأتي على مثال، وللجمع مع التّاء نحو (موزة، بطّيخة، تفّاحة).

2) ما كان من فُعَل جمعاً لفُعْلَة (حُجْرَة وحُجَر) أو فِعَل جمعاً لفِعْلَة (عِبْرَة وعِبَر).

3) ما كان من فُعُل جمعاً لفَعُول (غَفُور) أو فعيل (جديد) أو فِعَال (كتاب).

4) ما كان على فُعْلة من أسماء الألوان والعيوب نحو (الحُمْرَة والزُّرْقَة والحُدْبَة).

5) ما كان على مَفْعَل من يفْعَل أو يَفْعُل أو على مَفْعِل من يفْعِل إذا كان مصدراً أو اسما للمكان أو للزّمان مثل (مَرْعَى).

6) مُفْعَل من المزيد فيه مثل (مُكْرَم).

7) ما كان من أمثلة الجمع ممّا لم يأت عليه واحد (أي على وزنه) كالفُعُول (جنود) والأفعال (أثواب) والأفْعُل (أكلُب) والفاعلين (كاتبين)، والفاعلات (كاتبات) والفواعل (جواهِر) والأفاعل (أكابر) والأفاعيل (أضابير) والمفَاعِل (مساجد) والمفاعيل (مصابيح) ونحو ذلك[1].

([1]) ينظر: حسين نصّار، المعجم العربيّ، مرجع سابق، ص201.

8) ما كان على فُعَلاء (عقلاء، حكماء) أو أفْعِلاء (أقوياء) جمعاً[2].

9) ما كان من فِعلان جمعا لفُعول (حروف) أو فُعال (غراب) أو فُعَل (صُرَد).

10) فُعْلان إذا كان جمعا لفعيل (قضيب).

- **ما لا يذكر من الصّفات:**

1)ما كان على فاعل من فَعَل واقعاً أو غير واقع (أي متعدّيا ولازما) مثل (رسَم، قَعِد) أو فعلاً واقعاً (سمح).

2) ما كان على فَعِل من فِعْل غير واقع (فرِحَ، طَرِبَ).

3) ما كان على فعيل من فَعُل (كَبُر).

4) ما كان على فَعْل جمعا لأفعَل وفعْلاء (أخضر وخضراء).

5) ما كان على فِعال جمعا لفعيل (ظريف، كريم) أو فَعْلان (جوعان).

6) ما كان على فُعَّل أو فُعّال جمعا لفاعل (عامل).

7) ما كان على فَعّال (قتّال) أو فَعُول بمعنى فاعل (صبور) أو فعيل بمعنى مفعول (قتيل) إلاّ ما كان من هذه الأبنية ونحوها اسما أو صفة تجري مجرى الأسماء أو غريبا أو مستعمَلا في الكلام والكتب كثيرا[3].

8) ما كان على فَعْلى تأنيثاً لفَعْلان (غَضبان وغضبى).

9) ما كان على فعْلاء تأنيثا لأفْعَل (أبيض وبيضاء).

10) ما كان على أفْعَل وهو تفضيل (أجود، أجمل).

11) ما كان على الأفْعَل الذي هو تذكير الفُعْلى (الأكبر والكبرى) أو الفُعْلى الذي هو تأنيث الأفْعَل.

([1]) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص55.

([2]) قال أحمد مختار عمر:" أنّ هذا النّوع كان حقّه أن يُذكر في قسم ما لا يُذكر من الصّفات لأنّه لا يطّرد إلا في جمع الصّفات"، (معاجم الأبنية)، ص56.

([3]) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص56.

12) ما كان على فاعلة تأنيثا لفاعل (شاعرة).

13) ما كان على فِعال جمعا لفعل لم يُذكَر نحو (بحر وبحِهار).

- **ما لم يُذكَر من المصادر:**

1)فَعْل إذا كان مصدرا لفَعَل الواقع (غسَل غسْلا) أو لفَعِل الواقع (فهِم فهماً).

2) فَعول إذا كان مصدراً لفعل غير واقع (جلس جلوس).

3) فَعِل إذا كان مصدرا لفِعْل غير الواقع (فرِح فرَحا).

4) فَعالة إذا كان مصدرا لفَعُل (فصُح فصاحة) لأنها القياس ولها الغلبة، ونذكر فُعُولة مثل (سَهُل سهُولة) وفِعَلَ (عِظَم عظما لئلاّ يستهن).

5) كذلك لا يذكر كلّ ما قال عنه أنّه قياس إلا يذكر فعله، فيذكر المصدر للتّفسير عن معنى الفعل.

- **ما استبعده أيضاً:**

بالإضافة إلى ما سبق ذكرُه ممّا استبعده الفارابي نجد أنّه وضع شروطاً أخرى لما سيذكره أو يتركه، ومن ذلك قوله: "لن نذكر إلا ما استُعْمِل من هذه اللّغة وذِكره النّحارير من علماء أهل الأدب في كتبهم ممّا جرى في قرآن أو أتى في سنّة أو حديث أو شعر أو رجز أو حكمة أو سجع أو مثَل أو نادرة"[1].

وقال في الاستشهاد: "لن أتجاوز في الشّعر ما رواه واحتجّ به العلماء المتقنون لهذا الأمر، ولم أعدو ما ذكروه واحتجّوا به في كتبهم تيمّناً لهم واقتفاءً لآثارهم ورضاً باختيارهم، واعتمادا على صحة ما رووا ... وإيثاراً للإتباع على الابتداع"[2].

وهناك بعض الأمور الأخرى الّتي بيّنها في آخذ عناصر مقدّمته حيث يقول:

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ص73.

([2]) المرجع نفسه: ص75.

1)أسماء البلدان والأودية والجبال والمفاوز وما أشبه ذلك يكتفي فيها بذكر أنّها اسم موضع، إلاّ أن يجيء أمر مشهور نضطرّ إلى التّصريح به.

2) إذا كان في الشّيء لغتان فصاعدا ففسّرناه في باب جردنا ذكره في غيره من الأبواب إيجازا، هذا هو الأغلب.

3) إذا ذكرنا مصدراً للتّفسير عن معنى الفعل اخترنا ما ذكرنا أنّه هو البناء في بابه إذا كان قد روى، وإن كان غيره أشهر لأنّا إذا ذكرنا سواه كنّا كأنّا ندلّ على أنه لا بناء له أصليّاً وأنّه إنما استعير له اسم من أسماءه، فجعل ينوب عنه وهذا منقصة في الفعل[1].

4) إذا كان للفعل عدّة أمثلة كلّها ينوب عن مصدره اخترنا منها ما هو أشبه به، وألحَقنا ما بقي بالأسماء.

5) إذا جاءك فَعَل أو يَفْعَل من غير مصدر فاعلم أنه لا يخلو من أحد وجهين:

- أن يكون على مذهبنا في ترك ما هو أصل للباب.
- أو يكون لم يوجد له مصدر في المحكيّ عن العلماء، فاقتصر على ذكر ماضيه أو مستقبله[2].

([1]) أي: أنّه في باب الأفعال الّذي كان يعبر فيه بالمصدر إذا وجد للفعل مصدرا واحدا صرّح به، أما إذا كان له أكثر من مصدر فإنه سيختار القياس منها، ويصرّح به حتّى ولو كان المصدر المشهور غيره، ويلحق باقي المصادر في قسم الأسماء.

([2]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ص91.

المطلب الرّابع: طريقته داخل المواد

تميّزت طريقة الفارابي داخل المواد بالإيجاز والاختصار، فديوان الأدب من المعاجم الّتي تجنّبت الإطالة والتّوسّع، ويظهر ذلك في إهماله المسائل الفقهيّة والكلاميّة وتركه الأشياء الغريبة عن علم اللّغة، كالبحوث الفلكيّة وخواصّ النّباتات وعلاج الأمراض وتفسير الأحلام، كما اقتصد في البحوث النّحويّة والبلاغيّة والعروضيّة، بالإضافة إلى الأشياء الكثيرة الّتي استبعدها من المعجم[1].

هذا ما جعل له منهجيّة خاصّة في تناول المواد وبحثها انفرد بها عن بقيّة المعاجم اللّغويّة الأخرى، وهو ما نوضّحه في النّقاط التّالية:

- **ضبط الكلمة**

لم يحتج الفارابي إلى العبارة لضبط حركات الكلمة، كما فعل ذلك أبو علي القاليّ في (البارع) والفيروز أبادي في (القاموس المحيط)، فقد أغنَتْه الأبنية عن استعمالها، وذلك لأنّ الكلمة تحت بناءها مرتّبة مع شبيهاتها من الكلمات، فهي بهم مضبوطة الحركات[2].

- **طريقته في أسماء الأعلام**

كان يكتفي في الأعلام بأقلّ تعريف، فكان حديثه عنها حديثاً موجزاً خاطفاً إلاّ إذا جاء أمر مشهور يضطرّه إلى التّوضيح أكثر:

1)البلدان والأودية والجبال والمغاور: كان يكتفي فيها أن يقول أنّها اسم موضع إلاّ في المشهور ومن أمثلة ذلك: "خَيْبَر اسم موضع"[3]. "سَلْع جبلٌ بالمدينة"[4]. "غزّة أرض بمشارف الشّام"[5].

([1]) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص63.

([2]) ينظر: حسين نصّار، المعجم العربيّ، ج2، ص748.

([3]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ج2، ص40.

([4]) المرجع نفسه: ج1، ص117.

([5]) المرجع نفسه: ج3، ص14.

2) القبائل: وكان يعرّفها بإيجاز شديد نحو قوله: "الأزْد حيٌّ من اليمن"[1]. "ثقيف حيٌّ من العرب"[2]، "عاد قبيلة هود"[3].

3) الأشخاص: اكتفى في الأشخاص أن يبيّن إن كان اسماً للرّجال أو اسماً للنّساء إلاّ إذا ارتبط الاسم بحادثة مشهورة، فإنّه يعرَّف به في اختصار مثل: "حَفْص من أسماء الرّجال"[4]، "الخَنْساء من أسماء النّساء"[5].

ومن الثّاني قوله: "النّابغة لقب زياد بن معاوية الشّاعر"[6]."دِحِيَّة بن خليفة الكلبيّ الّذي كان يأتي جبريل عليه السّلام في صورته إلى النّبيّ ﷺ وكان من أجمل النّاس"[7].

- **طريقته في الأفعال**

كان له في هذا القسم طريقة خاصّة في تناول الأفعال:

1)الثّلاثيّ: كان في أبواب الثّلاثيّ يُعَنْون الباب بذكر الماضي مع المضارع فيقول: فَعَل يفْعُل مثلا، أو باب فَعَل يَفْعَل، ثمّ يأتي داخل الباب:

- أحياناً يعبّر بالمصدر وكثيرا ما كان يفعل ذلك اختصاراً لأنّ الفعل الذي حذفه صار تصريفه واضحاً من عنوان الباب فلا داعي لذكره[8]. فعوضاً أن يقول في باب فعَل يفعُل في فِعل

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، ج4، ص140.
([2]) المرجع نفسه: ج1، ص415.
([3]) المرجع نفسه: ج3، ص333.
([4]) المرجع نفسه: ج1، ص115.
([5]) المرجع نفسه: ج2، ص09.
([6]) المرجع نفسه: ج1، ص367.
([7]) المرجع نفسه: ج4، ص17.
([8]) ينظر: أحمد مختار عمر، معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص68.

"ثَقَب الشّيء يثقُبُه إذا خرقه ومصدره الثُّقْب، وثَقَبَت النّار تثقُب إذا توقّدت ومصدره الثَّقَوُب. قال باختصار الثُّقب الخَرْقُ وثَقُوب النّار توقُّدها"[1].

- وأحيانا يعبّر بالفعل ويهمل التّصريح بمصدره كقوله: "قَشَبَ الرّجل إذا اكتسب حمداً أو ذمّاً"[2].
- وقليلاً ما يعبّر بالوصف كقوله: "الهاجد المصلّي المتهجّد باللّيل والهاجد النّائم"[3].

2) غير الثّلاثي: التزم فيه التّعبير بالمصدر في عنوان الباب، أمّا في داخل المواد:

- يعبّر بالماضي غالبا ولعلّ ذلك يرجع إلى أنّ مضارع الفعل الأخير الثّلاثيّ ومصدره قيّاسيّان فلا حاجة لذكرهما مثل قوله: "أطْرَقَ أي أرخى عينيه ينظر إلى الأرض"[4].
- وأحيانا يعبّر بالوصف كقوله: "شيءٌ مثلّثٌ أي ذو أركان ثلاثة، والمثلث من الشّراب الّذي طُبِخ حتّى ذهب ثلثاه"[5].
- وأحيانا يعبر بالمصدر كقوله: "المساهَلَة المسامحة"[6]، "المدامَلَة المداراة"[7].

3) ترك تفسير الكلمات التي رأى أنها واضحة، واكتفى بذكرها كقوله: "والشّرق المشْرِق"[8]، "الثّلج واحد الثّلوج"[9].

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، ج2، ص98.
([2]) المرجع نفسه: ج2، ص145.
([3]) المرجع نفسه: ج2، ص106.
([4]) المرجع نفسه: ج2، ص319.
([5]) المرجع نفسه: ج2، ص342.
([6]) المرجع نفسه: ج2، ص390.
([7]) المرجع نفسه: ج2، ص390.
([8]) المرجع نفسه: ج1، ص122.
([9]) المرجع نفسه: ج1، ص98.

4) ويتعرّض للظّواهر اللّغويّة كالاشتراك اللّفظيّ والتّضادّ والقَلْب والإبدال ولكن بإيجاز وتركيز[1]. كقوله: "الخَليج النّهر والخَليج الحبل"[2]، "الألفة في كلام قَيْس الأحمق وفي كلام تميم الأعْسَر"[3]، "الجَذْب "الجَذْب والجَبْذُ بمعنى على القلب"[4]، "البَسْل الحرام والبَسْل الحلال وهذا الحرف من الأضداد"[5]، "الخِذْف "الخِذْف القبر وهو إبدال من الجَدْث"[6].

5) وينبّه على المولَّد والمعرَّب، وقد يشير إلى أصله كقوله: "الشَّمع الّذي يُستَصبَح به وهو كلام المولّدين والفصحاء على فتح الميم"[7]، "الكَرْد العُنُق فارسيٌّ مَعَرَّب"[8]

6) إذا كانت الكلمة لغة في كلمة أخرى (أي لهجة) ذكر ذلك مثل: "والقَطْب لغة في القُطْب"[9].

7) الشّواهد: لقد عرف الفارابيّ أنّ شرحه للمواد لابدّ أن يكون مدعماً بالشّواهد، وإلاّ جاءت عبارته مبهمة ومستغلقة على الفهم، فاستشهد بالكلام الفصيح من قرآن وحديث، فكان تارة يذكر الشّاهد كلّه، وتارة يذكر موضع الشّاهد فقد، وتارة يشير إلى الشّاهد دون أن يذكره.

([1]) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص65.
([2]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ج1، ص401.
([3]) المرجع نفسه: ج1، ص266.
([4]) المرجع نفسه: ج2، ص143.
([5]) المرجع نفسه: ج1، ص133.
([6]) الفارابيّ: ديوان الأدب، ج1، ص220.
([7]) المرجع نفسه: ج1، ص117.
([8]) المرجع نفسه: ج1، ص104.
([9]) المرجع نفسه: ج1، ص96.

المبحث الثّاني: دوافع اختيار الفارابي لهذا المنهج

لا شكّ أنّ اختيار الفارابيّ لهذا المنهج الفريد المتمثّل في نظام الأبنية ونظام الباب والفصل لم يكن إلاّ نتاج عوامل كثيرة ساهمت في بلورته وتكوينه.

المطلب الأوّل: الدّوافع العامّة:

كان عصر الفارابيّ بيئة ملائمة لظهور منهجه المعجميّ، وهذا نظراً للعوامل الّتي تميّزت بها هذه الفترة من الزّمن عن سابقاتها، إذ كان لها الدّور الفعّال في اختيار هذا المنهج دون غيره من المناهج:

1)يعدّ القرن الرّابع قرن التّأليف المعجميّ، ففيه ألّف أكبر قدر من المعاجم المشهورة والمعتمدة، الّتي اتّجهت إلى التّرتيب الهجائيّ للألفاظ منصرفة عن التّرتيب الجاري على حسب المعاني، ومن بين العلماء الّذين عاشوا في هذا العصر: (ابن دريد، الأزهريّ، ابن فارس، الزّبيدي، الجوهريّ)[1].

ولذلك كان على من يفكّر في وضع معجم في ذلك العصر أن يقلّب المسألة في رأسه أوّلاً، ويتردّد طويلاً قبل أن يُقدم ويحاول أن يشقّ بنفسه طريقاً جديداً، ويرسم منهجاً فيه إفادة وفيه وابتكار وجدّة[2]. فكان هذا دافعاً قويّا لإتيان الفارابيّ بمنهج لم يُسبَق إليه.

2) وفي ذلك العصر فرغ العلماء من جمع اللّغة وحصرها، وتوجّه بعضهم إلى التّقرّب من الحاكمين والتّزاحم على أبوابهم، وكان من أثر ذلك الاهتمام بالإحصاء وشيوع ضوابط التّقصّي والحصر بين العلماء، كلّ ذلك لتسهل الإحاطة ويمكن التّحدّي في المسائلة حين المناظرة، وإنّ مسائلة الفارسيّ للمتنبّي عن عدد الجُموع الّتي على وزن فِعلى، وإجابة المتنبّي دون توقّف ولا أناة (حِجْلى، ظِرْبى) خير دليل على ذلك[3].

([1]) ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط3، 1976م، ص230-231.

([2]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ص17.

([3]) ينظر: المرجع نفسه، ص21/ نقلا عن رسالة الإسلام، السنة العاشرة، العدد الثّاني، مقال الأستاذ علي النّجدي بعنوان (في النّقد الأدبيّ)، ص172.

3) كما أنّ المئة الرّابعة للهجرة كانت نقلة جديدة في ميدان البحوث اللّغويّة، لأنّ العلماء انتهوا من جمع اللّغة واستقراءها وتقييدها، فراحوا ينتفعون بالمادّة المجموعة ويحاولون الخروج عنها ببحوث ظريفة من خلال تنظيمها تنظيما جديدا.

ولهذا نشأ في هذا العصر فنّ المداخل أو المتداخل، أو المتسلسل، وذلك بأن تذكر اللّفظة وتفسّر بلفظة ثانية، وتفسَّر الثّانية بثالثة، والثّالثة برابعة وهكذا، وهذا شيء لم يعرَف قبل القرن الرابع، وإمامه أبو عمر المطرِّز البغداديّ المتوفّى سنة 345هـ، ومن أمثلته (القَلْس: وما يخرج من حلق الصّائم من الطّعام والشِّراب... والشِّراب الخمر... والخَمر: الخَبْر ... والخبْر: الخيل... والخَيل: الظّنّ... والظّنّ: القَسَم"[1].

ونجد عالماً آخر يقسّم كتابه على ثمانية وعشرين كتابا بعدد الحروف المناسبة لمنازل القمر، ويجعل كلّ كتاب اثني عشر باباً بعدد شهور السّنة وعدد البروج الاثني عشر[2].

وهكذا نرى بأنّ طبيعة البحث في هذا العصر قد اتّجه اتّجاها لا يختلف عمّا جاء به الفارابيّ في مؤلَّفه، ولا يكاد يخرج عن الطّابع العام الّذي كان سائدا في ذلك الوقت.

4)بالإضافة إلى ما سبق ذكره من خصائص هذا الزّمان نجد بروزاً لافتا لاستعمال السّجع والمحسّنات البديعيّة في توشية الكتابة، فقد التزموا بذلك في جميع الرّسائل حتّى الرّسائل المطوَّلة، الّتي يُراد بها تفنيد مناظرة أو شرح مسألة كالّذي وقع فيما كتبه بديع الزّمان الهمذانيّ عن المناظرة الّتي كانت بينه وبين أبي الخوارزميّ[3].

كما ظهر التّكلّف والتّصنّع في الشّعر، واعتُبِر عند شعراء هذا العصر الأفق الأعلى في البلاغة والفصاحة، وانطلق الشّعراء ينظمون قصائد كل ألفاظها من الحروف المعجَمة، أو من الحروف المهمَلة، أو

(1) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية، ص62/ نقلا عن شجرة الدّر، ص18.

(2) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، ص21/ نقلا عن مقدمة دستور اللّغة.

(3) ينظر: زكي مبارك، النّثر الفنّيّ في القرن الرّابع، مؤسسة هنداوي للتعليم والثّقافة، القاهرة،(د.ط)، (د.ت)، ص106.

من الحروف المهموزة أو ممّا لا تنطبق معه الشّفتان، فاستحال الشّعر إلى عمل لغويّ، وإذا الشّاعر يصنع صنيع عمّال المطابع، إذ يرصّون الحروف بعضها إلى بعض فتتكوّن صناديق من الحروف والكلمات[1].

فيبدو جليّاً أنّ هذا كان دافعاً قويّاً وسببا مهمّاً في ابتكار الفارابيّ لنظام الباب والفصل، خصوصاً مع الحاجة المتزايدة للمتكلّمين والأدباء إلى الكلمات المتّحدة الحرف الأخير، والّتي على وزن خاص أو نوع معيّن، ضف إلى ذلك اختفاء العرب من بين الشّعراء وغلبة الأعاجم على الشّعر، وفقر محصولهم اللّغويّ، وحاجتهم إلى البحث عن الألفاظ الّتي تتّفق مع قوانينهم، وكان العرب قديرين على الإتيان بها دون بحث في الكتب، لأنّ اللّغة لغتهم، والحقّ أنّ الشّعراء المولّدين والسّاجعين كانوا يشغلون بال اللّغويين والنّحويين، فكان هؤلاء يعدّون لهم ما يعينهم على نَظْم قصائدهم و تأليف منشوراتهم المسجوعة[2].

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، ص22/ نقلا عن (شوقي ضيف، الفنّ ومذاهبه في الشّعر العربيّ، ص158).

([2]) حسين نصّار: المعجم العربيّ، مرجع سابق، ص198.

المطلب الثّاني: الدّوافع الخاصّة:

إنّ الغرض المنشود لأصحاب المعاجم قاطبة جمعُ اللّغة وحشد ألفاظها وتناولها بالشّرح لإزالة الغموض وتأييد ذلك بمأثور القرآن والحديث، ورصين الكلام من شعر العرب الموثوق بهم، إلا أنّ هذا الأمر العام لابدّ أن يصحبه هدف خاصّ لكلّ معجم، وبما أنّ الفارابي دعامة لمدرسة جديدة في عصره، ورأس لفكرة مستحدَثة في زمانه[1]، فقد كانت له دوافعه وأهدافه الخاصّة:

1)أراد الفارابيّ بنظام الباب والفصل أن يسهّل على الباحث الوصول إلى الكلمة دون عناء ومشقّة، فترك ترتيب الكلمات على أوائل الحروف التي فيه مَتْيَهَةٌ للباحث الّذي لا يعرف التّصريف والمجرَّد والمزيد، فكلمة (أَكْرَمَ) و (اسْتَنْوَق) و (تَرَهَّل) و (مَحَجَّة) تضلّل الباحث الشادي، فالفاء والعين لا تثبتان في موضع ولا تبقيان على حال، أما اللّام فثابتة وتنقلب (فَعْل) على أحوال كثيرة، وتأتي في صور شتّى وهي (أَفْعَلَ، فَعَّلَ، فَاعَلَ، انْفَعَلَ، افْتَعَلَ، افْعَلَّ، تَفاعَل، تَفَعَّلَ، اسْتَفْعَل، افْعَوْعَل، افْعَوَّلَ، افْعَالَّ) وهذه هي أوزان مزيد الفعل الثّلاثيّ المجرّد، ويظهر منها أنّ التغيير تناول الفاء والعين، فتارة يتقدّم فاء حرف، وتارة حرفان وتارة ثلاثة، أمّا العين فقد تنفصل عن الفاء، وقد تنفصل عن اللّام وقد تضعَّف، أمّا لام الكلمة فثابتة لا تتغيّر مهما اختلفت صورة الكلمة إلا في حالات أخرى، ولا تعتبر من الثّلاثيّ، بل تصير رباعية أو خماسيّة[2].

2) بيّن القاضي نشوان بن سعيد الحميريّ في معجمه (شمس العلوم ودَواء كلام العرب من الكُلوم) عن عامل مهمّ أملى نظام الأبنية حين قال: "وقد صنّف العلماء رحمهم الله تعالى في ذلك كثيراً من الكتب، فمنهم من جعل تصنيفه حارساً للنّقط وضبطه بهذا الضّبط، ومنهم من حرَس تصنيفه بالحركات بأمثلة قدّروها وأوزان ذكروها، ولم يأتِ أحد منهم بتصنيف يحرس جميع النّقط والحركات، فلمّا رأيت ذلك

(1) إبراهيم محمّد نجا: المعاجم اللّغويّة، مرجع سابق، ص94.

(2) أحمد عبد الغفور العطّار: مقدّمة الصّحاح، مرجع سابق، ص122.

ورأيت تصحيف الكتّاب والقرّاء حملني ذلك على تصنيفٍ يأمن كاتبه وقارئه من التّصحيف، يحرس كلّ كلمة بنقطها وشكلها، ويجعلها مع جنسها وشكلها، ويردّها إلى أمثلتها"[1].

3) أراد الفارابي أن يجمع المادة اللّغوية كلّها في مؤلّفَ واحد، فابتكر فكرة المعجم الّتي تقوم على إيراد مسموع كلام العرب ومقيسه، أمّا المسموع فقد كان جلّ معجمه، وأمّا المقيس فقد تحدّث عنه في مقدّمته، وفي الفصول الّتي ذيّل بها كثيراً من أبواب كتابه، ولا سيّما في شطر الأفعال[2]، فكأنّ غرضه في ذلك هو جعل معجمه مصدراً جامعا للغة العرب.

4) قسّم معجمه إلى سالم ومضاعَف ومعتلّ بأنواعه ومهموز، ليكون عمله منظّماً، فلكلّ نوع من هذه الأنواع أبنيته الخاصّة به، هذا فضلاً عن اختلاف كلّ نوع في طريقة الاشتقاق منه، وهو ما حرص الفارابي على الحديث عنه والإفاضة فيه[3].

5) وفصلُه الأسماء عن الأفعال راجعٌ إلى ما ينماز كلّ قسم منها، فأبنية الأسماء وأوزانها من ثلاثيّ ورباعيّ وخماسيّ، تختلف عنها في الأفعال، كما أنّ التّجرّد والزّيادة في الأسماء تختلف اختلافاً كلّيّاً عن تجرّد الأفعال وزياداتها[4].

6) إنّ هدف الفارابيّ من تصدير أبواب الأسماء وتذييل أبواب الأفعال بالفصول التصريفيّة ما يلي:

- بيان المصادر من كل باب.
- بيان النّعوت من كل باب.
- كيفيّة أخذ اسم الزّمان والمكان والمصدر الميميّ.
- كيفيّة أخذ فعل الأمر وضبط ألِفِه.
- معاني صيغ الزّوائد.

([1]) ينظر: أحمد مختار عمر، معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص61.

([2]) ينظر: المرجع نفسه، ص61.

([3]) ينظر: المرجع نفسه، ص61.

([4]) ينظر: إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ، ديوان الأدب، مرجع سابق، ج1، ص20.

- أحكام تخصّ بعض الأبواب دون بعض، كذكر سرّ المخالفة بين حركة الماضي الثّلاثيّ ومضارعه، وسر اشتمال باب (فَعَل، يَفْعَل) على أخذ حروف الحلق، ولزوم (فَعُل، يَفْعُل)[1].

([1]) ينظر: المرجع نفسه: ج1، ص23.

المبحث الثّالث: منهج ديوان الأدب في الميزان

المطلب الأوّل: قيمة المنهج:

لقد أبدع الفارابيّ في سلوكه هذا المنهج، واهتدائه إليه، حتّى أعجِب به الّذين أتوا من بعده، وهذا ما يدلّ على قيمته العلميّة الّتي ترجع أساساً إلى النّقاط التّالية:

1)ديوان الأدب هو أول معجم عربي جامع يعتني بترتيب الكلمات بحسب أبنيتها، فكلّ المحاولات والجهود الّتي بُذِلَت قبل مرحلة الفارابي لم تستطع الإتيان بمعجم كامل في الأبنية.

2) تطوير نظام المعاجم من خلال:

- ترتيب كلماته على التّرتيب الهجائيّ المعروف، وسيره على نظام الباب والفصل، وهو أوّل معجم سلك هذا النّظام، وأخذه عنه أصحاب المعاجم من بعده. وقد كان المعجميّون قبل ذلك يتّبعون نظام الخليل في العين، فجاء الفارابيّ واختار التّرتيب الهجائيّ العادي، ميلاً إلى الأشهر لقرب متناوله وسهولة مآخذه على الخاصّة والعامّة[1].
- التّخلّص من نظام التّقاليب الّذي ابتكره الخليل، واعتمده بعض اللّغويّين من بعده، وبذلك فتح الباب أمام المعاجم العربيّة، لتتخلّص من تأثير شخصيّة الخليل، وتكفّ عن الدّوران في فلك نظامه، وتبحث لها عن نظام آخر أكثر بساطة وأقلّ تعقيداً[2].

3)في منهج ديوان الأدب جدّة وابتكار لأنّه قليل التّأثّر بالسّابقين، وينحو منحى مغايرا عن الّذي سلكه القدماء، وهو ما أشاد به في المقدّمة حين قال: (مشتملاً على تأليف لم أسبَق إليه، وسابقاً بتصنيف لم أزاحَم عليه).

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ج1، ص40.

([2]) ينظر: أحمد مختار عمر، معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص116.

4) طرحه الألفاظ المقيسَة الّتي تعجّ بها المعجمات بدون فائدة تُذكَر، وذلك من خلال ذكر قاعدتها في المقدّمة، وفي الفصول الّتي ذيّل بها كثيراً من الأبواب، ولا سيّما في شطر الأفعال، فأمكن أن يجمع فيه – على صغر حجمه – كثيراً من المواد اللّغوية[1].

5) تفريقه بين الواويّ واليائيّ، وجعل كلّ واحد منهما في موضع، ما دفع الفيروز أبادي للافتخار به في القاموس المحيط، يقول: "ومن أحْسَنُ ما اختصّ به هذا الكتاب تخليص الواو من الياء، وذلك قسم يسِم المصنّفين بالعيِّ والإعياء"[2].

6) ديوان الأدب مرجع مهمّ للمشتغلين بعلم الصّرف، فهو نموذج يطلعهم على أقسام الكلام من سالم ومعتلّ، ويعرّفهم على أبنية كل قسم مع الكلمات المندرجة تحت كلّ منها.

7) فصله بين السّالم والمضاعف وأنواع المعتلّ والمهموز يقيّد الباحث اللّغويّ ويهديه إلى خصائص كلّ نوع، فهناك أوزان جاءت في نوع من الكلمات دون نوع، وهناك أبواب من الأفعال اختصّت ببعض الأنواع دون بعض، فضلاً عن إبراز اختلاف كلّ نوع عن الآخر في طريقة الاشتقاق منه[3].

8) جنَّب الفارابي معجمه من الوقوع في تصحيف حركات الكلمة الّذي لم تكد تسلم منه المعاجم العربيّة القديمة[4] وذلك بفضل نظام الأبنية الّذي جمع الكلمات المتشابهة في الحركات تحت بناءها المخصَّص لها.

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ج1، ص41.

([2]) ينظر: أحمد مختار عمر، معاجم الأبنية، ص117/ نقلا عن (الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص06).

([3]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ج1، ص42.

([4]) ينظر: حسين نصّار، المعجم العربي، مرجع سابق، ج2، ص747.

المطلب الثّاني: عُيوب المنهج:

لا يخلو أيّ منهج معجميّ مهما كانت قيمته من المآخذ والعيوب، وكذلك منهج ديوان الأدب اعتَرَتْه بعض النّقائص والعيوب، الأولى تشمل المنهج بعينه، والثّانية خاصّة بتطبيق هذا المنهج:

- **عيوب المنهج**

1)منهج الكتاب معقّدٌ غاية التّعقيد، ممّا يرهق الباحث ويسبّب له المشقّة والعَنَتَ حتّى يصل إلى الكلمة الّتي يريدها، فعليه أولا أن يعرف نوع الكلمة هل هي سالمة أو مضاعفة أو مثال أو من ذوات الثّلاثة أو الأربعة أو المهموز، ليبحث عنها عنها في كتابها، ثمّ إذا فرغ من ذلك عليه أن يبحث عن الكلمة في قسم الأسماء، إن كانت اسما، أو قسم الأفعال إن كانت فعلا.

فإذا انتهى من ذلك أخذ يبحث عن البناء باعتبار حركاته أو موقع حروف الزّيادة فيه ...إلخ، على ما شرحناه في نظام الكتاب، فهو نظام لا يسعف الباحث المتعجّل الّذي يريد أن يكشف عن معنى كلمة فحسب، لا أن يوازن بين الأبنية، ويكتنِه خصائص كلّ منها[1].

2) فرَض نظام الأبنية على الفارابيّ توزيع المشتقات الّتي ترجع إلى أصل واحد في أماكن مختلفة من المعجم، ومثال ذلك كلمة (صَحُبَ) التي نجدها في باب (فَعْل) ومفردها (صاحب) في باب (فاعل) والمصدر (صُحْبَة) في باب (فُعْلَة).

والكلمات الثّلاث وأمثالها من المشتقات أسر متلاحمة يؤدّي التّفريق بينها إلى تمزيق الصّلة الدّلاليّة الّتي تجمعها، فهو يخدم الصّرفيّين ويمدّهم بذخيرة وافرة، من الألفاظ المتجانسة يستطيعون منها أن يستمدّوا ما يريدون من الجانب الصّرفيّ، ولكنّه لا يخدم الباحث اللّغويّ الّذي يبحث عن الدّلالة

([1]) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص121.

وينظر إلى المادة اللّغوية كلّها نظرة عامة شاملة، ويعقد الصّلات بين صيغ المادة الواحدة ويردّها كلّها إلى أصل واحد[1].

3)وما يُعاب على التّرتيب حسب الحرف الأصليّ الأخير أنّ فيه تشتيت للذّهن لأنّ الباحث ينظر إلى آخر الكلمة ثمّ أوّلها ثمّ وسطها، فهو ينظر من عدّة وجوه، وأيسر من التّرتيب على وجه واحد، الأوّل متدرّجاً إلى الأخير أو الأخير متدرّجاً إلى الأوّل، والتّرتيب الأوّل منهما أيسر لألفة النّفس إيّاه.

4) لم يخصّص المنهج أبواباً للفعل المبنيّ للمجهول أو أبواباً للحروف، بل كان يُدمج النّوع الأول في أبواب الفعل المبنيّ للمعلوم ويجعل الثّاني في أبواب الأسماء[2].

- **عيوب في تطبيق المنهج**

مع أنّ الفارابي التزم بتطبيق منهجه الّذي شرحه في المقدّمة، إلاّ أنّ هناك أموراً أفلَتت منه وخرجت عن نظامه المسطَّر:

1)قال في مقدّمته: "ما كان من الشّجر والنّبات وأشباه ذلك ممّا شاكله أو تفرّع عنه لم نذكر واحدَه، لأنّ له قياساً يطّرد عليه، وقياسه أن يكون الواحد منه بالهاء، على مثال الجمع كقولك: (تفّاحة، موزة، بِطّيخة، طَلْحة) ولكنّه لم يلتزم ذلك.

- "الطَّلْحَة: واحدة الطَّلْح، وهو شجر من العْضاة"[3].
- "القَرْحَة: واحدة القَرْح"[4].

([1]) أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص121.

([2]) ينظر: إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ، ديوان الأدب، مرجع سابق، ص44.

([3]) المرجع نفسه: ج1، ص136.

([4]) المرجع نفسه: ج1، ص136.

- "الفَقْعَةُ: جمع فَقْع، وهي ضرب من الكمأة وهي من النّوادر"[1].
- "الحَبُّ: جمع حَبَّة"[2].

2)ذكر في المقدّمة أنّه لن يذكر (فُعْلان) إذا كان جمعا لـ (فَعِيل) ولكنّه لم يلتزم ذلك فذكر:

- "القَضِيب: واحد القُضْبان"[3].
- "المصِير: واحد المصران (على التّوُهم)"[4].

3)لقد جعل نظام الأبنية في هذا المعجم لضبط الكلمة بشكلها وصونِها من التّحريف، وقد نجح هذا مع الفارابي في قسم الأسماء، أمّا قسم الأفعال فكثيراً ما كان التّعبير بالمصدر ويجعل بناء الفعل غير مضبوط مثل: (الخِدَاج): إلقاء النّاقة ولَدَها لغير تمام، فما هو ضبط خِداج؟![5].

4) وضع الفارابيّ المصادر في قسم الأفعال، وفرّق بينها وبين الأسماء، لذلك نجده يضع كلمة (المرْج) بمعنى المرْعَى في قسم الأسماء، ويضع (المرْجَ) بمعنى الخلط في قسم الأفعال، وكذلك يضع (الرَّمس) بمعنى تراب القبر في قسم الأسماء، أمّا (الرَّمس) بمعنى الدَّفن فيضعه في قسم الأفعال، وكذلك يضع (الرَّجْم) بمعنى القتل بالحجارة في قسم الأفعال، أمّا (الرَّجم) الذي هو اسم لما يُرجَم به فيضعه في قسم الأسماء، ولكن هذا التّفريق بين الأسماء والمصادر لم يخلُ من الاضطراب:

- كان أحياناً يكرّر الكلمة مرّتين: مرّة في باب الأسماء، ومرّة في باب الأفعال، ففي قسم الأسماء ذكر (الصَّمْت: الصَّمات، يقال: الصَّمت حكم وقليل فاعله). وفي قسم الأفعال قال (الصَّمت: السُّكوت، يقال: الصَّمت حكم وقليل فاعله). فكُرِّر الصمت مرة باعتبارها اسما، ومرة باعتبارها مصدراً للفعل، وأعاد الشّرح والتّفسير نفسه.

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ج1، ص142.
([2]) المرجع نفسه: ج3، ص01.
([3]) المرجع نفسه: ج1، ص399.
([4]) المرجع نفسه: ج1، ص407.
([5]) ينظر: أحمد مختار عمر، معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص131.

وقال في قسم الأسماء: (السّطر: الكتابة) وفي قسم الأفعال: (السّطر: الكتابة).

- كان إذا اجتمع له في الفعل أكثر من مصدر واحد ذكر واحداً منها في باب الأفعال، ووزّع المصادر الأخرى في باب الأسماء. وهذا يوزّع المادة الواحدة، ويفرّق شملها، فضلا عن أنّه لا يسعف القارئ إذا أراد معرفة مصادر فعل ما، إذ لا يكفيه الرّجوع إلى باب الفعل، فلن يجد فيه إلا مصدراً واحداً، ولن يجديه الرّجوع إلى باب الأسماء لأن باقي المصادر موزّعة فيه بحسب أبنيتها[1].

5)ذكر تحت عنوان (القول في الأسماء التي لا تدخل في الذّكر) ما كان من فَعَل جمعا لفُعْلَة، لم يذكر لأنه قياس مطّرد ولكنه لم يلتزم ذلك فذكر:

- المِلْحَة واحدة المُلَح من الأحاديث[2].
- العُهْدَة كتاب الشّراء والجمع العُهَد[3].
- العُجْرَة واحدة العُجَر: وهي الحروف المتعقّدة في الجسد[4].
- الشُّرْطَة واحدة الشُّرَط[5].

6) كما اضطربت أبواب الصّفات:

- فكان أحياناً يجعل الكلمة في قسم الأفعال يحسبها صفة وهي اسم وحقّها أن تكون في قسم الأسماء كقوله: (الهَاضُوم) ما يهضم الطّعام.
- كما وقع في التّكرار، فمثلاً ذكر في قسم الأسماء: والأقدرُ من الخَيل: الّذي يجاوز حافرا رجليه حافِرَيْ يديه، قال:

([1]) إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ: ديوان الأدب، مرجع سابق، ص48.
([2]) المرجع نفسه: ج1، ص165.
([3]) المرجع نفسه: ج1، 165.
([4]) المرجع نفسه: ج1، 167.
([5]) المرجع نفسه: ج1، 169.

وأَقْدَرُ مُشْرِفِ الصَّعَوَاتِ شَاطٍ كُمَيْتُ لا أحَقُّ وَلاَ شَئِيتُ

ثمَّ ذكر في باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) الذي وصفه على (أَفْعَلْ) الأقدر من الخيل: الّذي يضع رجليه مواضع يديه وقال:

وأَقْدَرُ مُشْرِفِ الصَّعَوَاتِ شَاطٍ كُمَيْتُ لا أحَقُّ وَلاَ شَئِيتُ[1]

7) ترك الفارابيّ الإشارة إلى وجود لغتين في بعض الكلمات، ومثال ذلك في (فَعْلان): (القَرْبان واحد القَرابين، وهم جلساء الملك وخاصّته) دون أن يذكر أنّ هذه لغة في تلك، وكقوله في باب (فَعِل يَفْعُلُ): (جَلَب الجرحَ إذا عَلَتْه جُلْبَةٌ للبَرْء) دون أن يذكر أنه يرد من باب آخر.

مع أنّه قال في باب (فَعِل يفعَل): (جَلَب الجرحَ إذا عَلَتْه جُلْبَةٌ للبَرْء)، كذلك قال: (فَعَل يفعُل) : (والذَّبْر الكتابة، والزَّيْر الكتابة) ولم يذكر أنّ هناك لغة أخرى، ثمّ جاء في (فعَل يفعَل) فقال: (والذَّبْر الكتابة والزَّيْر مثله)[2].

8) كما حصل نوع من الاختلال في ترتيب بعض الأبواب منها:

-ما زيد في أوّله ميم ورتّبه هكذا.

- ✓ ما كانت الزّيادة فيه ميماً في أوّله بالإضافة إلى زيادة أخرى بعد اللاّم هي الألف والنّون مثل (مَفْعَلان).
- ✓ ما كانت الزّيادة فيه ميماً في أوّله، بالإضافة إلى زيادة أخرى بعد العين واللاّم مثل (مَفْعُول).
- ✓ ما كانت الزيادة فيه ميماً في أوّله بالإضافة إلى زيادة الحروف بعد العين واللاّم، وزيادة أخرى بعد اللاّم مثل (مَفْعُولاء).
- ✓ ما كانت الزّيادة فيه ميما في أوله مع تضعيف عينه.

([1]) ينظر: إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ، ديوان الأدب، مرجع سابق، ج1، ص49.

([2]) ينظر: أحمد مختار عمر، معاجم الأبنية، ص132.

- ✓ ما كانت الزيادة فيه ميما في أوّله مع زيادة الفاء والعين (للألف أولا مثل مَفَاعِل) ثمّ التّاء مثل (مُفْتَعِل).
- ✓ ما كانت الزيادة فيه ميماً في أوّله مع زيادة قبل الفاء مثل (مُنْفَعِل).
- ✓ ما كانت الزّيادة فيه ميماً في أوّله مع زيادة قبل الفاء مع زيادة بين الفاء والعين مثل (مُتَفَاعِل).

وهنا نفتقد التّرتيب المنطقيّ الطّبيعيّ الذي كان المؤلّف حريصاً على اتّباعه، فكان الواجب أن يرتّبه هكذا: رقم (أ) ثم (ز) ثم (ح) ثم (هـ) ثم (و) ثم (ج) ثم (د) ثم (ب). وبهذا يكون التّرتيب الداخليّ لما لحِقَته الزيادة في أوّله مطابقا للنظام العام الذي شرحه المؤلّف[1].

-وفي قسم السّالم أبواب ما لحقته الزّيادة في حروف المدّ واللّين بين العين واللاّم، رتّب الأبنية هكذا: (فَعَال، فَعُول، فَعِيل، فَعَال، فَعَالى، فُعَالاء، فَعُولاء، فُعَالى) وكان حق فُعالى أن يُذكر بعد فَعَالى مباشرة لأنّه التزم تقديم ما كانت زيادته في تضعيف اللاّم على سائر ما زيد فيه بعد اللاّم.

- وفي الرّباعيّ وما ألحِق به من السّالم:
- ✓ بدأ بالرّباعيّ المجرّد مثل (فَعْلَل).
- ✓ ثمّ بالرّباعيّ المزيد فيه قبل حرفه الأخير مثل (فَعُلال) و (فَيْعَال).
- ✓ ثمّ الرّباعيّ المزيد فيه بين عينيه ولامه الأولى مثل (فُعَالِل).
- ✓ ثم الرباعي المزيد فيه بعد اللاّم الثانية مثل (فَعْلَلى).

وكان الأجدر به أن يقدّم رقم (ج) على (ب) لأنّ زيادة فُعَالِل سابقة في مكانها من الكلمة.

- وفي الرّباعي المجرّد بدأ بـ:
- ✓ (فَعْلَل) (فَنْعَل) وألحق به (فَعْلَن) و(فَوْعَل) و (فَيْعَل) و (فَعُول).

([1]) ينظر: أحمد مختار عمر، معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص127-128.

و كان الأولى به أن يقدّم (فَوْعَل) لأنّ الزيادة بين الفاء والعين والزيادة واو، ثم (فَيْعَل) لأنّ الزيادة بين الفاء والعين والزيادة ياء، ثم (فَعُول) لأنّ الزيادة بين العين واللاّم، ثمّ (فَعْلى) لأنّ الزيادة بعد اللام.

- ✓ (فُعْلُل) (فُنْعُل).
- ✓ (فُعْلَل)
- ✓ (فُعْلُم) وهو ملحق بـ (فَعْلَل) بزيادة الميم.

وكان الوضع الطبيعيّ أن توضع (فُعْلَل) قبل (فُعْلُل) لفتح اللام في الأولى، والفتحة مقدّمة على الضمّة، وبهذا توضَع (فُعْلُم) بعد (فُعْلُل) مباشرة لأنها ملحقة بها[1].

ومهما يكن الاختلال والاضطراب الّذي اعترى منهج ديوان الأدب، فإنّه يبقى منهجاً مُحكَماً وفريداً في بابه.

([1]) ينظر: أحمد مختار عمر، معاجم الأبنية، مرجع سابق، ص128-129.

خاتمة

بعد إتمام هذه الإحاطة العلميّة الّتي جمعت للمرحلة المبكّرة لدراسة الأبنية، ثمّ مرحلة الرّيادة مع الفارابيّ ومعجمه "ديوان الأدب" نتوقّف لنعرض أهمّ النّتائج الّتي وردت في هذه الدّراسة:

-كان الاهتمام بالأبنية في بدايته مقصوراً على إحصاء أبنية اللّغة والتّمثيل لها مع النّحاة، ومحصوراً في جمع ألفاظ بعض الأوزان مع اللّغويّين، وكان مع الخليل وابن دُرَيد معيارٌ لوضعها حسب كمّيتها.

-هناك ثلاثة علماء حملوا كنية الفارابيّ أوّلهم (أبو إبراهيم) صاحب ديوان الأدب، وثانيهم (الجوهريّ) صاحب الصِّحاح، وثالثهم (أبو نصر الفارابيّ) الفيلسوف المشهور، وكتاب الحروف هو أحد مؤلّفاته.

-(ديوان الأدب) هو أوّل معجم عربيّ جامع يعتني بترتيب الكلمات بحسب أبنيتها.

-من أهمّ محاسن نظام الأبنية؛ أنّه يضبط حركات الكلمة وحروفها ممّا لا يدع مجالاً لدخول التّصحيف عليها، وهذه الميّزة الّتي سمّي لأجلها ديوان الأدب"ميزان اللّغة ومعيار العربيّة".

-رائد نظام الباب والفصل هو الفارابيّ وليس كما كان شائعاً أنّه الجوهريّ أو البَنْدَنيجيّ.

-يُعدّ ديوان الأدب مصدراً مهمّا للشّعراء والأدباء الّذين يريدون انتقاء ألفاظ مناسبة لقوافيهم وأسجاعهم. كما يعدّ في الوقت ذاته مرجعا ضروريّا للمشتغلين بعلم الصّرف، فهو نموذج عمليّ يُطلِعُهم على أقسام الكلام من سالم ومضاعَف ... ثمّ يعرّفهم على أبنية كلّ قسم مع أمثلتها.

وممّا نوصي به في الأخير، أن يكون معجم ديوان الأدب محلّ دراسات أكاديميّة أخرى سواء كانت صرفيّة أو معجميّة أو غير ذلك، فديوان الأدب لا يزال ميداناً خصباً لاستنباط الدّراسات اللّغويّة الجديدة، إضافة إلى الالتفات للمعاجم والكتب اللّغويّة الّتي لم تحظ بنصيب وافر من الدّراسات، فلكم تمتلئ المكتبات بالكتب اللّغويّة النّافعة الّتي التفت إليها لحصل الخير الكثير.

والحمد لله الّذي بنعمته تتمّ الصّالحات.

المصادر والمراجع

- **قائمة المصــادر والمراجــع**

1) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ط3، 1976م، مكتبة الأنجلو المصرية.
2) إبراهيم مُحَمَّد نجا: المعاجم اللّغوّية، (د.ط)، 2008م، دار الحديث، القاهرة.
3) أحمد عبد الغفور العطّار: مقدّمة الصِّحاح، ط2، 1979م، دار العلم للملايين، بيروت/ لبنان.
4) أحمد شمس الدّين: الفارابيّ (حياته، آثاره، فلسفته)، ط1، 1990م، دار الكتب العلميّة، بيروت/ لبنان.
5) أحمد عمر مختار: البحث اللّغويّ عند العرب (مع دراسة لقضيّة التّأثير والتّأثر)، ط6، 1988م، عالم الكتب، القاهرة.
6) أحمد عمر مختار: معاجم الأبنية في اللّغة العربيّة، ط1، 1995م.
7) إسحاق بن إبراهيم (الفارابيّ): ديوان الأدب، تح: أحمد مختار عمر، مَجْمَع اللّغة العربيّة المراقبة العامّة للمعجمات وإحياء التّراث، مؤسّسة دار الشّعب للصّحافة والطّباعة والنّشر، القاهرة.
8) إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (أبو نصر): تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مراجعة: مُحَمَّد تامر، 2009م، دار الحديث، القاهرة.
9) إميل يعقوب: المعاجم العربيّة (بدايتها وتطوّرها)، ط2، كانون الأوّل/ ديسمبر1985م، دار العلم للملايين، بيروت/ لبنان.
10) جمال الدّين (أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ)، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، علّق عليه ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدّين، ط1، 2005م، دار الكتب العلميّة، بيروت/ لبنان.
11) جمال الدّين (أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ): إنباه الرواة على أنباه النّحاة، ط1، دار الفكر، القاهرة.

12) حسن مُحَمَّد الشّافعيّ: المدخل إلى دراسة علم الكلام، ط1، 1989م، إدارة القرآن والعلوم الإسلاميّة، باكستان.

13) حسين نصّار: المعجم العربيّ (نشأته وتطوّره)، ط2، 1968م، دار مصر للطباعة، القاهرة.

14) خديجة الحديثي: أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، ط1، 1965م، منشورات مكتبة النهضة، بغداد.

15) خير الدّين الزّرَكْليّ: الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنساء من العرب والمستعرِبين والمسْتشْرقين)، ط7، 1986م، دار العلم للملايين، بيروت/ لبنان.

16) زكي مبارك: النّثر الفنّيّ في القرن الرّابع، (د.ط)، مؤسّسة هنداوي للتّعليم والثّقافة، القاهرة.

17) شهاب الدّين (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ): معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تح: إحسان عبّاس، ط1، 1993م، دار الغرب الإسلامي، بيروت/ لبنان.

18) شهاب الدّين (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ): معجم البلدان، دار القدر، بيروت، ط2، 1995م.

19) صلاح الدّين خليل بن بيك الصّفديّ: الوافي بالوفيّات، تح: أحمد الأرناؤوط، ط1، 2000م، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت/ لبنان.

20) عبد التواب مرسي حسن الأكرت: شمس العلوم لنشوان بن سعيد الحميري (دراسة معجميّة)، ط1، 2001م، دار البشرى، جامعة الأزهر، القاهرة.

21) عبد الرّحمن جلال الدّين السّيوطيّ: بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، تح: مُحَمَّد بد الرّحيم، ط1، 2005م، دار الفكر، بيروت/ لبنان.

22) عبد الرّحمن جلال الدّين السّيوطيّ: المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط3، مكتبة دار التّراث، القاهرة.

23) عثمان بن جنّي (أبو الفتح): الخصائص، تح: الشّربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، (د،ط)، 2007م.

24) علي بن جعفر بن علي السّعدي (ابن القطّاع): مقدّمة أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تح: مُحَمَّد أحمد عبد الدّائم، ط2، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، 2010م.

25) كمال الدّين عبد الرّحمن بن مُحَمَّد الأنباريّ: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، 1998م، دار الفكر العربيّ، القاهرة.

26) محمّد بن محمّد بن أوزلغ بن طرخات (أبو نصر الفارابيّ): كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، 1986م، دار المشرق، بيروت/ لبنان.

27) محمّد بن يوسف بن علي (أبو حيّان الأندلسيّ)، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان مُحَمَّد، ط1، 1998م، مطبعة المدنيّ، القاهرة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	
الشّكر والعرفان	
مقدّمة	**أ**
مدخل	**08**
الفصل الأوّل: الفارابيّ وديوان الأدب	**15**
تمهيد	**15**
المبحث الأوّل: الفارابيّ	**16**
المطلب الأوّل: ترجمة الفارابيّ	**16**
المطلب الثّاني: الخلط بين الفارابيّ اللّغويّ والفارابيّ الفيلسوف	**18**
المبحث الثّاني: ديوان الأدب	**20**
المطلب الأوّل: مكان تأليف ديوان الأدب	**20**
المطلب الثّاني: تقدير القدماء لديوان الأدب	**25**
المطلب الثّالث: وصف ديوان الأدب	**30**

الفصل الثّاني: منهج الفارابيّ في ديوان الأدب	**36**
تمهيد	**36**
المبحث الأوّل: عَرْض المنهج	**37**
المطلب الأوّل: نظام الأبنية	**37**
المطلب الثّاني: نظام الباب والفصل	**42**
المطلب الثّالث: المواد المستبعَدة	**47**
المطلب الرّابع: طريقته داخل المواد	**51**
المبحث الثّاني: دوافع اختيار هذا المنهج	**55**
المطلب الأوّل: الدّوافع العامّة	**55**
المطلب الثّاني: الدّوافع الخاصّة	**58**
المبحث الثّالث: منهج ديوان الأدب في الميزان	**61**
المطلب الأوّل: قيمة المنهج	**61**
المطلب الثّاني: عيوب المنهج	**63**
خاتمة	**71**
قائمة المصادر والمراجع	**73**
فهرس الموضوعات	**77**

تم بحمد الله

ملخـــــص

اهتمّت هذه الدّراسة بتوضيح منهج معجم ديوان الأدب للفارابيّ الّذي يقوم في الأساس على التّرتيب بحسب الأبنية. والفارابيّ هو رائد هذا النّوع من التّرتيب، ومعجمه يعدّ بحقّ ميزان اللّغة ومعيار العربيّة.

الكلمات المفتاحيّة: ديوان الأدب، الفارابيّ، المنهج، الأبنية، المعجم.

Résumé

Cette étude vise à clarifier l'approche adoptée par le dictionnaire Diwan al-Adab d'Al-Farabi, qui repose prinicipalement sur la disposition des structures. Al-Farabi est un pionnier dans ce domaine.

Ce genre d'arrangement et son lexique est considéré à juste titre comme balance linguistique et norme de l'arabe.

Les mots clés : Diwan al-Adab, Al-Farabi, approche, structure, dictionnaire

Abstract

The study aims to clarify the approch adopted by Al-Farabi's Diwan Al-Adab dictionary, which is based mainly on the arrangement of structures. Al-Farabi is a pioneer in this field.

This kind of arrangement and its lexicon is rightly considered to be a linguistic balance and standard of Arabic.

Key Words: Diwan al-Adab, Al-Farabi, approch, structure, dictionary